

Distr.: General  
28 July 2020  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات التي أحالها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والحالات التي درسها، والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها\*

الدورة 121\*\* (11-15 أيار/مايو 2020)

## أولاً - البلاغات

- 1- أحال الفريق العامل، في الفترة ما بين 15 شباط/فبراير و 15 أيار/مايو 2020، ما يساوي 18 حالة في إطار إجراءاته العاجل إلى كل من: باكستان (3)، وبنغلاديش (1)، والصين (5)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (2)، وفيت نام (1)، ومصر (6).
- 2- وفي الدورة المعقودة في الفترة من 11 إلى 15 أيار/مايو 2020، قرر الفريق العامل إحالة 168 حالة اختفاء قسري أبلغ عنها حديثاً إلى 14 دولة هي: الاتحاد الروسي (11)، وباكستان (15)، وبنغلاديش (8)، وبوروندي (35)، والجمهورية العربية السورية (36)، وسري لانكا (31)، والصين (6)، والعراق (3)، والفلبين (2)، وليبيا (3)، وماليزيا (1)، ومصر (9)، ونيجيريا (2)، والهند (6).
- 3- وقرر الفريق العامل أيضاً إحالة سبع حالات انتهاك أبلغ عنها حديثاً تشكل أعمال اختفاء قسري يُزعم ارتكابها على أيدي جهات فاعلة غير رسمية في أوكرانيا (6) وليبيا (1).
- 4- ووضح الفريق العامل أيضاً 47 حالة في: باكستان (9)، وبنغلاديش (1)، وتركمانستان (1)، والصين (13)، والفلبين (12)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (1)، وفيت نام (1)، وكولومبيا (6)، ومصر (3). ووضح ما مجموعه 19 حالة على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات؛ و 27 حالة على أساس المعلومات المقدمة من المصادر؛ وحالة على أساس المعلومات المقدمة من الحكومة والمصدر كليهما.

\* تُعَمَّم المرفقات بهذه الوثيقة كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.

\*\* نظراً للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، قرر الفريق العامل أن يجتمع عن بعد عن طريق التداول بالفيديو، في الفترة من 11 إلى 15 أيار/مايو 2020، للوفاء جزئياً ببرنامج أنشطة دورته 121. وخلال هذه الاجتماعات، واصل الفريق العامل استعراض المعلومات الواردة عن حالات الاختفاء القسري المزعومة، وكذلك المعلومات المقدمة من الدول ومصادر الحالات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-10098(A)



\* 2 0 1 0 0 9 8 \*

5- وفي الفترة ما بين 15 شباط/فبراير و15 أيار/مايو 2020، أحال الفريق العامل 31 بلاغاً، إما بمفرده أو بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة. وتألّفت الرسائل من ثمانية نداءات عاجلة مشتركة موجهة إلى ألبانيا (1)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (2)، وبنغلاديش (1) والصين (2)، وفيت نام (1)، ومصر (1)؛ و18 رسالة ادعاء مشتركة إلى الأردن (1)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (1)، والبحرين (1)، والبوسنة والهرسك (1)، وتايلند (1)، وتركيا (3)، وسري لانكا (1)، وشيلي (1)، والصين (1)، والعراق (1)، والمكسيك (1)، والمملكة العربية السعودية (1)، ونيبال (1)، والولايات المتحدة الأمريكية (1)، وإلى "جهات فاعلة أخرى" (لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفريق التراث العالمي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة) (2)؛ وأربع رسائل تدخل فوري إلى الجزائر (1)، وبيلاروس (1)، والفلبين (1)، والمكسيك (1)؛ و"رسالة أخرى" واحدة إلى مصر (1).<sup>(1)</sup>

6- وفي 3 آذار/مارس 2020، شارك الرئيس - المقرر في نشاط نظمته حكومة الأرجنتين، وعقد في بوينس آيرس بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الفريق العامل في 29 شباط/فبراير 1980. وقد عُقد هذا النشاط في مركز الاحتجاز السري السابق المعروف بمركز ESMA (المدرسة العليا لميكانيكا البحرية). وافتتحت النشاط وزيرة حقوق الإنسان في الأرجنتين، وشاركت فيه ستيليا دي كارلوتو وروزا برو، بصفة ممثلتين عن أسر المختفين. وقدم الرئيس - المقرر لمحة عامة عن تاريخ الفريق العامل وبحث الأسباب التي تجعل الولاية اليوم ضرورية كما كانت في عام 1980. كما عرض مواد سمعية بصرية جديدة<sup>(2)</sup>.

7- وفي 6 آذار/مارس 2020، أصدر الفريق العامل، مع الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، نشرة صحفية قبل الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في 8 آذار/مارس، دعا فيها الرجال في جميع أنحاء العالم إلى أن ينضموا إلى حركات المساواة بين الجنسين وأن يصبحوا مدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة<sup>(3)</sup>.

8- وفي 16 آذار/مارس 2020، أصدر الفريق العامل، مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نشرة صحفية بحث فيها الدول على تجنب التدابير الأمنية المفرطة الامتداد في استجابتها إلى تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويذكرها بأن سلطات الطوارئ ينبغي ألا تستخدم لقمع المعارضة<sup>(4)</sup>.

9- وفي 23 آذار/مارس 2020، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نشرة صحفية أعرب فيها عن قلقه البالغ إزاء سلامة ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان أخفتهم السلطات الصينية قسراً بعد توقيفهم بوقت قصير في كانون الأول/ديسمبر 2019<sup>(5)</sup>.

10- وفي 26 آذار/مارس 2020، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نشرة صحفية شدد فيها على أن أزمة "كوفيد-19" لا يمكن حلها بتدابير الصحة العامة والطوارئ وحدها، وأنه يجب التصدي أيضاً لجميع حقوق الإنسان الأخرى<sup>(6)</sup>.

(1) تُعلن هذه الرسائل بعد 60 يوماً من إحالتها إلى الدولة، إلى جانب الردود الواردة من الحكومة، إن وردت، وتتاح في الصفحة الشبكية: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

(2) <https://vimeo.com/showcase/6609050>.

(3) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25672&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25672&LangID=E).

(4) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25722&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25722&LangID=E).

(5) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25735&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25735&LangID=E).

(6) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25746&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25746&LangID=E).

- 11- وفي 27 آذار/مارس 2020، انضم الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، إلى دعوة الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بحقوق الإنسان، إذ ناشدت بالتضامن وتوفير حماية أفضل لكبار السن الذين يتحملون النصيب الأكبر من الجائحة<sup>(7)</sup>.
- 12- وفي 9 نيسان/أبريل 2020، أيد الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نشرة صحفية أصدرها المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، مبرزاً أن اعتماد لوائح أكثر صرامة بموجب قانون مكافحة الإرهاب الكاسح في مصر يزيد من تآكل حقوق الإنسان الأساسية ويمكن أن يفضي إلى المزيد من حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وادعاءات التعذيب، علاوة على توسيع الحملة التي تستهدف حرية التعبير والفكر وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي<sup>(8)</sup>.
- 13- وفي 17 نيسان/أبريل 2020، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نشرة صحفية أعرب فيها عن بالغ القلق إزاء تكاثر روايات القتل على أيدي الشرطة وغيرها من أعمال العنف في سياق تدابير الطوارئ المتصلة بمرض كوفيد-19<sup>(9)</sup>.
- 14- وفي 28 نيسان/أبريل، تلقى الفريق العامل من حكومة أوروغواي رداً إيجابياً على طلبه إجراء زيارة قطرية. وسوف تجري الزيارة إما في أواخر عام 2020 أو في عام 2021، حسب تطور جائحة "كوفيد-19".
- 15- وفي 14 أيار/مايو 2020، قبل الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايرة الهوية الجنسية وازدواجية الميل الجنسي في 17 أيار/مايو 2020، انضم الفريق العامل إلى بيان أصدره الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، داعياً فيه الدول في جميع أنحاء العالم إلى ضمان ألا تؤدي تدابير الطوارئ المتخذة فيما يتصل بجائحة "كوفيد-19" إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة أو الحواجز الهيكلية التي يواجهها الأشخاص ذوو الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة، أو تفضي إلى زيادة أعمال العنف والتمييز التي تستهدفهم<sup>(10)</sup>.
- 16- وأثناء الدورة، استعرض الفريق العامل واعتمد ثلاثة ادعاءات عامة بشأن الجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية.

## ثانياً- الأنشطة الأخرى

- 17- أثناء الدورة، عقد الفريق العامل اجتماعات إلكترونية مع منظمات غير حكومية عاملة في هذا الشأن.
- 18- وأثناء الدورة أيضاً، عقد الفريق العامل اجتماعاً إلكترونياً مع ممثلين لحكومة اليابان.

(7) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25748&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25748&LangID=E)

(8) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25787&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25787&LangID=E)

(9) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25802&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25802&LangID=E)

(10) [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25884&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25884&LangID=E)

## ثالثاً- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل أثناء الدورة

### ألبانيا

#### نداء عاجل مشترك

19- في 20 آذار/مارس، أحال الفريق العامل، مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً بشأن الترحيل الوشيك المزعوم لمواطن تركي يرجح أن يتعرض للاحتجاز والملاحقة القضائية وربما للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في تركيا بسبب انتمائه المزعوم أو المفترض إلى حركة حزمت/غولن.

#### ملاحظة

20- يساور الفريق العامل قلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الاختفاء القسري، التي أُفيد بحدوثها قبل طرد مواطن تركي من ألبانيا إلى تركيا، ما يشكل خرقاً مزعوماً للتشريعات الوطنية ذات الصلة ولمبدأ عدم الرد. ولدى معالجة مسألة الاختطاف خارج الحدود الإقليمية (A/HRC/42/40، الفقرة 56؛ وA/HRC/WGEID/119/1، الفقرتان 112 و113)، أكد الفريق العامل أن عدم الاعتراف بسلب الحرية على أيدي أعوان الدولة ورفض الاعتراف بالاحتجاز يشكلان اختفاء قسرياً، حتى وإن كان ذلك لفترة قصيرة.

21- وفي هذا الخصوص، يبحث الفريق العامل حكومة ألبانيا على وقف ومنع طرد الرعايا الأتراك المقيمين في ألبانيا، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بهذه الممارسات، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا المزعومين وأسْرهم في حال ثبوت الادعاءات. كما يدعو الفريق العامل السلطات الألبانية إلى إجراء تقييمات فردية شاملة للمخاطر التي قد يواجهها هؤلاء الأفراد فيما يتعلق بحقوقهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### الجزائر

#### نداء عاجل مشترك

22- في 30 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن التوقيف والاحتجاز العنيفين المزعومين لسليمان حميتوش، وهو مدافع جزائري عن حقوق الإنسان يقدم الدعم إلى أقارب ضحايا الاختفاء القسري. وقدمت حكومة الجزائر ردها في 20 نيسان/أبريل 2020.

#### ادعاءات عام

23- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوق بها يدعى فيها وجود صعوبات تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في الجزائر. ويركز الادعاء العام (انظر المرفق الأول) على حالات الاختفاء القسري لصحراويين في شتى مخيمات تندوف التي يُزعم أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب مسؤولة عنها، وكذلك على إخلال السلطات في الجزائر بواجب تمكين الضحايا وأسْرهم من الوصول إلى العدالة.

## البحرين

### رسالة ادعاء مشتركة

24- في 2 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، ادعاءً عاماً بشأن التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، بما في ذلك الاختفاء القسري، بشأن كل من إبراهيم محمد أمين إبراهيم العرب، وحسين علي رضا إبراهيم خميس بربر، وعيسى جعفر عيسى حسن العبد، ومجيد أحمد حبيب أحمد، وعلي عبد العزيز علي حسين محمد، وصلاح سعيد صالح علي حسن الحمار، وعلي حسن علي عاشور علي، وصادق جعفر عيسى عبد الله حسن العبد.

### بنغلاديش

#### الإجراء العاجل

25- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة شفيق الإسلام، المعروف أيضاً باسم شفيق الإسلام كجول، الذي يُزعم أنه اختفى في 10 آذار/مارس 2020 من دাকা، غداة توجيهه تم إليه من قبل أحد السياسيين بموجب قانون الأمن الرقمي.

#### التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

26- في 15 أيار/مايو 2020، قرر الفريق العامل توضيح حالة شفيق الإسلام كجول على أساس المعلومات التي قدمتها المصادر. وقد أفيد بأن السيد كجول ظهر من جديد وألقي القبض عليه فيما بعد.

#### الإجراء العادي

27- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، تسع حالات بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) تارا ميا، الذي يُزعم أنه اختطف في 14 آب/أغسطس 2012 من بالابي، في دাকা، على أيدي رجال ادعوا أنهم من وكالة لإنفاذ القانون؛

(ب) منير حسين، الذي سمع عنه آخر مرة في 21 أيلول/سبتمبر 2010 في غولستان، في دাকা، ويعتقد أن كتيبة التدخل السريع قد اختطفته؛

(ج) محمد نور حُسن، الذي يُزعم أنه اختطف في 20 حزيران/يونيه 2011 من شوداغرام أوبازيلا في مقاطعة كومبلا، على أيدي رجال يعتقد أنهم من وكالة لإنفاذ القانون؛

(د) موهون ميا، الذي يُزعم أنه اختطف في 10 حزيران/يونيه 2018 من ميربور، في دাকা، على أيدي أفراد ادعوا أنهم من فرع المباحث في الشرطة؛

(هـ) ذاكر حسين، الذي يُزعم أنه اختطف في 7 نيسان/أبريل 2015 من غولشان، في دাকা، على أيدي أفراد مسلحين يعتقد أنهم من موظفي إنفاذ القانون؛

(و) افتخار أحمد دينار، الذي يُزعم أنه سُمع عنه آخر مرة في 2 نيسان/أبريل 2012 في منطقة غولشان، في دাকা، ويُعتقد أن قوات إنفاذ القانون قد اختطفته؛

(ز) جند أحمد، الذي يُزعم أنه سمع عنه آخر مرة في 2 نيسان/أبريل 2012 في منطقة غولشان، في داكا، ويُعتقد أن قوات إنفاذ القانون قد اختطفته؛

(ح) م. إلياس علي، الذي يُزعم أنه اختطف في 18 نيسان/أبريل 2012 من داكا على أيدي رجال مسلحين يعتقد أنهم من أعوان الدولة.

### نداء عاجل مشترك

28- في 3 نيسان/أبريل 2020، وجه الفريق العامل إلى الحكومة، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً بشأن: ادعاء الاختفاء القسري للصحفي شفيق الإسلام كجول؛ وتأخير السلطات غير المبرر في فتح تحقيقات في الاختفاء؛ والشروع في تحقيق ضد السيد كجول بدعوى ارتكابه جرائم بموجب قانون الأمن الرقمي.

### ملاحظة

29- يلاحظ الفريق العامل بقلق أنه ما فتئ يثير منذ عدة سنوات تقارير مماثلة عن ظاهرة الاختفاء القسري في بنغلاديش. وهو منشغل لأنه لا يزال يتلقى حالات يتصل الكثير منها بأفراد مرتبطين بأحزاب سياسية معارضة، وإزاء ما يبدو من غياب العقاب على هذه الممارسة في البلد. كما يأسف بشدة لعدم التفاعل مع الفريق العامل. وفي هذا الخصوص، يلاحظ الفريق العامل أنه لم يتلق ردوداً على أي حالة معلقة هذا العام وأن حالة واحدة فقط قد وضحت منذ أن أحال الفريق العامل الحالة إلى الحكومة أول حالة في عام 1996. ويأمل الفريق العامل أن يتلقى معلومات عن الحالات المعلقة في أقرب وقت ممكن.

30- ويعرب الفريق العامل مرة أخرى عن اهتمامه بإجراء زيارة إلى بنغلاديش، على نحو ما أعرب عنه في عدة رسائل موجهة إليها منذ عام 2013.

### بيلاروس

#### المعلومات المقدمة من الحكومة

31- في 23 آذار/مارس 2020، أحالت حكومة بيلاروس معلومات تتعلق بأربع حالات لم توضح بعد، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالات.

#### رسالة تدخل فوري

32- في 19 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة تدخل عاجل بشأن ما زُعم من تهريب ومضايقة محام يعمل على حالات اختفاء قسري في البلد.

33- وفي 23 نيسان/أبريل 2020، قدمت حكومة بيلاروس رداً على رسالة التدخل الفوري.

### ملاحظة

34- يذكر الفريق العامل بأن إنهاء تحقيق جنائي بشأن اختفاء قسري مزعوم أو وقف هذا التحقيق لا يعني الدولة من التزامها بالبحث عن الشخص المختفي أو عن رفاته وتحديد مكانه، أو مكان رفاته، بما في ذلك معرفة هوية الشخص وإعادة الرفات إلى أقاربه، في إطار الاحترام الواجب للعادات

الثقافية. وفي هذا الصدد، يحث الفريق العامل حكومة بيلاروس على توضيح مصير المختفين وأماكن وجودهم، بالتنسيق الكامل مع أقاربهم.

35- ويساور الفريق العامل قلق خاص إزاء الادعاءات المتعلقة بالانتقام من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يمثلون أقارب المختفين. وفي هذا الخصوص، يطلب الفريق العامل إلى حكومة بيلاروس أن تكفل حماية جميع المشاركين في التحقيق في حالات الاختفاء القسري، بمن فيهم مقدم الشكوى والمحامي والشهود، من سوء المعاملة أو التهيب أو الانتقام، على النحو المنصوص عليه في المادة 13 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

## البوسنة والهرسك

### المعلومات المقدمة من المصادر

36- قدمت المصادر معلومات عن حالة لم توضح بعد، لكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالة.

### رسالة ادعاء مشتركة

37- في 17 شباط/فبراير 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن ما يُزعم من تطبيق آجال التقادم فيما يخص ضحايا الحرب الساعين إلى الحصول على تعويضات عن طريق النظام القضائي، فضلاً عن تحصيل رسوم قضائية من الضحايا الذين رفضت مطالباتهم بسبب تطبيق تلك الآجال.

## البرازيل

### ردّ على ادعاء عام

38- في 29 كانون الثاني/يناير 2020، أرسلت حكومة البرازيل ردّاً على ادعاء عام أُحيل في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (A/HRC/WGEID/119/1، الفقرة 23، والمرفق الأول)، بالتركيز على أوجه التراجع المزعومة في السياسات العامة للدولة الرامية إلى التصدي لحالات الاختفاء القسري التي حدثت في البرازيل خلال فترة الدكتاتورية العسكرية في الفترة ما بين عامي 1964 و1985، لا سيما فيما يتصل بالبحث عن الضحايا. ويرد الرد الكامل المحال من الحكومة في المرفق الثالث من هذا التقرير.

## بوروندي

### الإجراء العادي

39- أحال الفريق العامل 35 حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثاني).

### ملاحظة

40- يلاحظ الفريق العامل أن الحالات التي استعرضها أثناء الدورة تكشف عن اتجاهات مماثلة لما سبق الإشارة إليه في تقرير دورته 120 (A/HRC/WGEID/120/1، الفقرات من 29 إلى 33).

## شيلي

### رسالة ادعاء مشتركة

41- في 30 نيسان/أبريل 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن إعادة تفعيل مشروع القانون الذي ينظم الاستعاضة عن الأحكام الحبسية لأسباب إنسانية، والذي يُعرف باسم "القانون الإنساني" (النشرة 12-345-073)، وأعرب عن القلق من أن يستفيد من ذلك الأشخاص المدانون بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية. وأشار الفريق العامل إلى المادة 18 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تحظر استفادة الأشخاص الذين نفذوا أو يُزعم أنهم نفذوا عمليات اختفاء قسري من أي قانون عفو خاص أو تدابير مماثلة قد تؤدي إلى إعفائهم من أي إجراءات أو عقوبات جنائية. وعلاوة على ذلك، تراعى في ممارسة حق العفو الخطورة البالغة لأعمال الاختفاء القسري.

## الصين

### الإجراء العاجل والمعلومات المقدمة من الحكومة

42- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، خمس حالات بشأن الأشخاص التالية أسمائهم:

- (أ) دينغ جياشي، الذي يُزعم أنه وضع رهن الإقامة الجبرية في موقع محدد في مكان مجهول، بعد احتجازه في 26 كانون الأول/ديسمبر 2019؛
  - (ب) جانغ جونغشون، الذي يُزعم أنه وضع رهن الإقامة الجبرية في موقع محدد في مكان مجهول، بعد احتجازه في 26 كانون الأول/ديسمبر 2019؛
  - (ج) داي جينيا، الذي يُزعم أنه وضع رهن الإقامة الجبرية في موقع محدد في مكان مجهول، بعد احتجازه في 26 كانون الأول/ديسمبر 2019؛
  - (د) شو جيونغ، الذي يُزعم أنه وضع رهن الإقامة الجبرية في موقع محدد في مكان مجهول، بعد احتجازه في شباط/فبراير 2020؛
  - (هـ) كياوتشو لي، الذي يُزعم أنه أوقف في 16 شباط/فبراير 2020 في مسكن في بيجين.
- 43- وفي 2 نيسان/أبريل 2020، أحالت الحكومة معلومات عن هذه الحالات، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالات.

### الإجراء العادي

44- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ست حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسمائهم:

- (أ) غوليشيان أباسي، الذي يُزعم أنها اختطفت في أوروغواي، في أيلول/سبتمبر 2018، على أيدي ضباط في الشرطة؛



- (ب) باتيغولي أووتي، التي يُزعم أنها اختفت في أوائل تموز/يوليه 2018 من أورومتشي، في شينجيانغ، ويُعتقد أنها قد احتُجزت؛
- (ج) زيمينيسا ميميتيايسا، التي يُزعم أنها اختفت في عام 2018 من مقاطعة مويو، في مدينة هوتان، في شينجيانغ، ويُعتقد أنها قد احتُجزت؛
- (د) روزويكي إلهامو، التي يُزعم أنه اختفى في أواخر عام 2017 أو أوائل عام 2018 من مقاطعة مويو، في مدينة هوتان، في شينجيانغ، ويُعتقد أنه قد احتُجز؛
- (هـ) ميمتيمينغ ريمان، الذي يُزعم أنه اختفى في عام 2017 أو عام 2018 ويُعتقد أنه قد احتُجز؛
- (و) قربان ماموت، الذي يُزعم أنه أُخذ من منزله في أورومتشي، في شينجيانغ، في وقت ما بين كانون الأول/ديسمبر 2017 وشباط/فبراير 2018، ويُعتقد أنه قد احتُجز.

### التوضيح

45- استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح 12 حالة كانت قد أدرجت ضمن قاعدة الأشهر الستة في دورته 119 (A/HRC/WGEID/119/1، الفقرة 33)، بشأن غولكايير أليفو، وتلاتي غولينير، وبويشام قادر، ومردن قادر، وميمتيان أيوب، وروشنغول طاهر، وثلاثة أطفال. وتفيد التقارير بأن هؤلاء الأشخاص كانوا طلقاء.

### التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

46- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة بشأن كوانجناغوانغ الذي عاد إلى الظهور في الحبس ثم أطلق سراحه منذ ذلك الحين.

### المعلومات المقدمة من المصادر

47- قدمت المصادر معلومات عن حالتين، ولكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيحهما.

### المعلومات المقدمة من الحكومة

48- قدمت حكومة السويد معلومات عن حالة واحدة، لكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيحها.

### النداءات العاجلة المشتركة والردود

49- في 9 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن ادعاءات تتعلق بالتوقيف التعسفي والاختفاء القسري لثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، قُبض على كل من دينغ جياشي وجانغ جونغشون وداي جينيا في مواقع مختلفة ووُضعوا تحت الإقامة الجبرية في موقع معين.

50- وفي 2 نيسان/أبريل 2020، أرسلت حكومة الصين رداً على النداء العاجل. ويأسف الفريق العامل لأن الحكومة لم تقدم معلومات عن أماكن احتجاج كل من دينغ جياشي وجانغ جونغشون وداي جينيا.

- 51- وفي 12 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن ادعاءات تتعلق بالاحتجاز التعسفي لشاو جونغوو وخطر إساءة معاملته أو تعذيبه، انتقاماً منه لأنشطته في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ولعلاقته بغاو جيشينغ، وهو مدافع آخر عن حقوق الإنسان لا يعرف مصيره أو مكان وجوده حالياً.
- 52- وفي 2 نيسان/أبريل 2020، أرسلت حكومة الصين رداً على النداء العاجل. ويأسف الفريق العامل لأن الحكومة لم تقدم معلومات عن أي تحقيقات أجريت في اختفاء غاو جيشينغ.

### رسالة ادعاء مشتركة

- 53- في 7 أيار/مايو 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن العقوبات التي يُزعم أن أفراداً يواجهونها أثناء تفشي وباء كوفيد-19، ولا سيما الاحتجاز التعسفي لغوو كوان والاختفاء القسري لشو جيونغ، نتيجة ممارستهما المشروعة حقهما في حرية التعبير.

### ملاحظة

- 54- يساور الفريق العامل القلق من استمرار تلقيه تقارير عن حالات اختفاء مزعومة في منطقة شينجيانغ أو يغور المتمتعة بالحكم الذاتي، فيما يتعلق بأشخاص يقال إنهم محتفون منذ عدة سنوات. وهو قلق أيضاً إزاء الادعاءات التي تفيد بأن البعض من هؤلاء الأفراد استُهدفوا لأن لهم أقارب في الخارج. ويؤكد الفريق العامل من جديد قلقه إزاء استمرار استخدام الإقامة الجبرية في موقع محدد ونظام "ليوحي" الحبسي، وإزاء رفض تقديم معلومات إلى الأقارب والممثلين القانونيين عن أماكن وجود الأشخاص المحتجزين.
- 55- ويؤكد الفريق العامل أن الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري يقر بحق الفرد في أن يحتجز في مكان احتجاز معترف به رسمياً وأن يمثل أمام سلطة قضائية بعد احتجازه دون تأخير (المادة 10(1)). ويقر الإعلان ذاته التزام سلطات الاحتجاز بأن تضع معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص وأمكنة احتجازهم في متناول أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر تكون له مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات (المادة 10(2)). كما يقر الالتزام بالاحتفاظ بسجل رسمي يجري تحديثه باستمرار بأسماء جميع الأشخاص المسلوقة حريتهم في كل مكان من أمكنة الاحتجاز (المادة 10(3))، وعدم جواز اتخاذ أي ظروف مهما كانت، سواءً أ تعلق بالأمر بالتهديد باندلاع حرب أم قيام حالة حرب أم عدم الاستقرار السياسي الداخلي أم أي حالة استثنائية أخرى، ذريعة تبرير أعمال الاختفاء القسري (المادة 7).

- 56- ويأمل الفريق العامل أن تقدم الحكومة قريباً رداً إيجابياً على طلب الزيارة القطرية الذي أحاله إليها في 19 شباط/فبراير 2013، وعلى رسائل التذكير الموجهة في وقت لاحق.

## كولومبيا

### التوضيح

- 57- استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح ست حالات كانت قد أدرجت ضمن قاعدة الأشهر الستة في دورته 119 (A/HRC/WGEID/119/1، الفقرة 42)، بشأن خيسوس أنطونيو أوربا سانميغيل، وفريدي مانويل كاوسيل نوريغا، وغيلداردو ساليناس

بييدراهييتا، وخوسيه ألدنمار بانيسو كرتاخينا، ويوري أندريا تروخيو مونيوز، وإيدير أورلاندو بانكييا. وتفيد التقارير بأن الأشخاص قد توفوا وأن رفاتهم قد عُرفت.

## جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

### المعلومات المقدمة من الحكومة

58- في 17 آذار/مارس 2020، أحالت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معلومات بشأن 44 حالة لم توضح بعد، واعتبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

### رد على رسالة ادعاء مشتركة

59- في 24 شباط/فبراير 2020، أرسلت الحكومة رداً على رسالة الادعاء المشتركة المحالة إليها في 11 شباط/فبراير 2020 بشأن استمرار الاختفاء المزعوم لأحد عشر شخصا من بينهم جيونغ غيونغ - سوك، ولي دونغ - كي، ويانغ كي - يونغ، وتشوي جيونغ - وونغ، بعد اختطاف طائرة الخطوط الجوية الكورية YS-11 في عام 1969.

### ملاحظة

60- يؤكد الفريق العامل مجدداً قلقه البالغ إزاء عدم تعاون الحكومة، بما في ذلك الردود المتطابقة التي لا يزال يتلقاها فيما يتعلق بالحالات المحالة. ويشدد الفريق العامل على أهمية إجراء تحقيقات من أجل توضيح مصير الأشخاص المختفين أو أماكن وجودهم، وتقديم معلومات دقيقة إلى الفريق العامل عن الجهود المبذولة ونتائج التحقيقات.

## مصر

### الإجراء العاجل

61- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، ست حالات بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) عبد الحكيم الجمل، وهو مواطن مصري من مواليد 29 تموز/يوليه 1996، يُزعم أنه اختطف بالقرب من كلية الهندسة الواقعة في شارع أبو قير، في 6 كانون الثاني/يناير 2020 حوالي الساعة الرابعة عصراً، على أيدي عناصر من الأمن الوطني بلباس مدني؛

(ب) عبد الرحمن محمد ياسين علي، وهو مواطن مصري من مواليد 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1985، يُزعم أنه اختفى في 18 شباط/فبراير 2020 أثناء احتجازه في قسم شرطة ثالث أكتوبر؛

(ج) ناجي محمد ناجي محمد سليم، وهو مواطن مصري من مواليد 5 شباط/فبراير 1975، يُزعم أنه اختطف في 31 آذار/مارس 2020 على يد عناصر من الأمن الوطني بلباس مدني؛

(د) بدر الدين أبو عيطة، وهو مواطن مصري من مواليد عام 1975، يُزعم أنه اختطف من منزله في 12 آذار/مارس 2020 في الساعة الثانية صباحاً؛

(هـ) محمددين جودة، وهو مواطن مصري من مواليد 17 آذار/مارس 1956، يُزعم أنه اختطف من منزله في 27 شباط/فبراير 2020 على يد عدد من أفراد الشرطة والجيش والأمن الوطني بالزي الرسمي ولباس مدني؛

(و) عبد الحليم السيد السيد، وهو مواطن مصري من مواليد 1 كانون الثاني/يناير 1984، يُزعم أن قوات أمن الدولة اختطفته من منزله في 3 شباط/فبراير 2020.

### الإجراء العادي

62- أحوال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، تسع حالات تتعلق بالأشخاص التالية أَسْمَاؤُهُم:

(أ) محمود حسين، وهو مواطن مصري من مواليد 20 أيار/مايو 1996، يُزعم أنه قُبِض عليه في منزله في 11 آب/أغسطس 2018 على يد ضباط شرطة يرتدون الزي الرسمي وعناصر أخرى بملابس مدنية؛

(ب) هادي رفعت عبد الواحد مصطفى، وهو مواطن مصري من مواليد 27 نيسان/أبريل 1997، يُزعم أنه قُبِض عليه في 27 كانون الثاني/يناير 2019 على أيدي ضباط شرطة محليين وعناصر من الأمن الوطني بلباس مدني؛

(ج) عمر حاتم جمال محمد مصطفى، وهو مواطن مصري من مواليد 24 آذار/مارس 1994، يُزعم أنه قُبِض عليه في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 على أيدي ضباط شرطة يرتدون الزي الرسمي وآخرين بلباس مدني بينما كان يغادر مقهى زهرة البستان حيث كان يعمل؛

(د) محمد عطية، وهو مواطن مصري من مواليد 1 كانون الثاني/يناير 1997، يُزعم أنه اختطف في 17 شباط/فبراير 2018 في الساعة التاسعة مساءً في محطة قطار رمسيس بالقاهرة على أيدي عدد من أفراد الأمن الوطني بملابس مدنية؛

(هـ) أبو بكر السنهودي، وهو مواطن مصري من مواليد 12 نيسان/أبريل 1999، يُزعم أنه اعتقل في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بينما كان مسافراً بالسيارة نحو شلاتين عبر أسوان في جنوب مصر؛

(و) سمير أبو حلاوة، وهو مواطن مصري من مواليد 1 تشرين الأول/أكتوبر 1986، يُزعم أنه قُبِض عليه في 27 حزيران/يونيه 2018 بالقرب من مكان إقامته على يد عناصر من الأمن الوطني بلباس مدني؛

(ز) عبد الله الحديدي، وهو مواطن مصري من مواليد 28 حزيران/يونيه 1997، يُزعم أنه قُبِض عليه في 6 آذار/مارس 2018 عندما داهمت قوات الأمن الوطني متجر الأجهزة الذي كان يعمل فيه؛

(ح) أشرف زهران، وهو مواطن مصري من مواليد 3 كانون الأول/ديسمبر 1962، يُزعم أنه اختطف في 23 كانون الثاني/يناير 2020 من منزله على أيدي أفراد شرطة يرتدون الزي الرسمي وعناصر من الأمن الوطني بلباس مدني؛

(ط) محمد أحمد حسن أحمد، وهو مواطن مصري من مواليد 17 شباط/فبراير 1986، يُزعم أنه اختطف بالقرب من مكان عمله في 19 مايو 2019 على أيدي عناصر من الأمن الوطني.

### التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

63- استناداً إلى المعلومات التي قدّمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح ثلاث حالات تتعلق بإسلام السيد محفوظ سالم خليل، الذي أفرج عنه؛ ومحمد محمود أحمد اليماني محمد، وهو رهن الاحتجاز؛ وعمر حاتم سيد إبراهيم، الذي احتُجز بصفة رسمية.

### تطبيق قاعدة الأشهر الستة

64- في 5 آذار/مارس 2020، قدمت الحكومة معلومات قرر الفريق العامل على أساسها تطبيق قاعدة الأشهر الستة على خمس حالات بشأن: أحمد محمد السيد حسين، وعبد الرحمن علي محمود علي فاتح الباب، وكمال نبيل محمد عبد الله فياض، وأحمد مصباح أبو ساطي طنطاوي، ومصعب محمد إسماعيل السروي. وتؤكد أن الرجال الخمسة جميعهم رهن الاحتجاز.

### المعلومات المقدمة من الحكومة

65- في 5 آذار/مارس 2020، أرسلت حكومة مصر معلومات تتعلق بحالتين لم توضحا بعد، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيحهما.

### المعلومات المقدمة من المصادر

66- قدمت المصادر في 9 نيسان/أبريل 2020 معلومات عن حالة واحدة، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالة.

### "رسالة أخرى" مشتركة

67- في 28 شباط/فبراير 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، "رسالة أخرى" بشأن التعديلات المقترح إدخالها على قانون الكيانات الإرهابية (القانون رقم 8 لعام 2015) وقانون مكافحة الإرهاب (القانون رقم 94 لعام 2015)، الذي أقرته اللجنة التشريعية للبرلمان في 10 شباط/فبراير 2020. ويشدد هذان القانونان العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم المتصلة بالإرهاب، ويوسعان تعريف تمويل الإرهاب، ويفرضان عقوبة الإعدام على من تثبت إدانتهم بتمويل الجماعات والأعمال الإرهابية.

### نداء عاجل مشترك

68- في 31 آذار/مارس، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً يتعلق باستمرار الاحتجاز التعسفي للصحفيين محمد اليماني ومحمد بدر، اللذين لم تبلغ السلطات عن التهم الموجهة إليهما، واحتجاز المدافع عن حقوق الإنسان باتريك جورج زكي وتعذيبه والمضايقات القضائية المستمرة التي يتعرض لها.

### ملاحظة

69- لا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حالات اختفاء قسري أثناء عملية الإفراج عن المحتجزين وبعد صدور قرارات المحاكم بشأن عمليات الإفراج تلك؛ وكذلك التقارير التي تفيد بتنفيذ عمليات اختفاء قسري ضد أشخاص سبق أن تعرضوا للاختفاء القسري عقب توقيفهم أول مرة وقد برأهم المحاكم.

70- وواصل الفريق العامل أيضاً تلقي معلومات عن رفض ضباط الشرطة فتح سجلات رسمية لحالات الاختفاء القسري، محتجين بأن الأساليب التي وصفها صاحب الشكوى تشبه تلك المستخدمة في عمليات الأمن الوطني.

71- ويلاحظ الفريق العامل بقلق مستمر ورود تقارير منتظمة عن عمليات توقيف تنفذ من دون إظهار أي أوامر توقيف أو توضيح أسبابه، وهي عمليات وصفت بأنها اختطافات على أيدي قوات الأمن الوطني.

72- وفي هذا الخصوص، يشير الفريق العامل إلى المادتين 2 و7 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، اللتين تنصان على أنه لا يجوز لأي دولة ممارسة الاختفاء القسري أو السماح به أو التسامح معه، وأنه لا يجوز التذرع بأية ظروف، سواء أكانت تهديداً بالحرب أم حالة حرب أم عدم استقرار سياسي داخلي أم أي حالة طوارئ عامة أخرى، لتبرير حالات الاختفاء القسري. ويقر الإعلان أيضاً الالتزام بالاحتفاظ في كل مكان من أماكن الاحتجاز بسجل رسمي محدّد للمحتجزين (المادة 10-3).

## الهند

### الإجراء العادي

73- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ست حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) شوكت أحمد باول، الذي يُزعم أنه اختطف في 23 حزيران/يونيه 2003 من سرينغار، في جامو وكشمير، على أيدي أفراد من الجيش الهندي؛

(ب) بلال أحمد شيخ، وقد كان طفلاً وقت الاختفاء، ويُزعم أنه اختطف في 30 آذار/مارس 1997 من دوار طريق تينغبورا الفرعي على أيدي أفراد من كتبية الغرينيدير العشرين التابعة للجيش الهندي؛

(ج) فايز أحمد بيغ، الذي يُزعم أنه اختطف في 6 أيلول/سبتمبر 1997 من سرينغار، في جامو وكشمير، على أيدي أفراد من فرقة العمل الخاصة (فريق العمليات الخاصة)؛

(د) غلام محمد أهانغار، الذي يُزعم أنه اختطف في 10 حزيران/يونيه 1992 من سرينغار، في جامو وكشمير، على أيدي أفراد الكتبية الثلاثين التابعة لقوات أمن الحدود؛

(هـ) نصير أحمد واني، الذي يُزعم أنه قبض عليه في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من راجبورا، بمقاطعة شوييان، في جامو وكشمير، على أيدي أفراد من الجيش الهندي؛

(و) محمد لون أكبر، المولود في 10 حزيران/يونيه 1965، الذي يُزعم أنه اختطف في 3 شباط/فبراير 1999 من أجاس في بانديورا في جامو وكشمير على أيدي أفراد من الكتبية الرابعة عشرة لبنادق راشترا التابعة للجيش الهندي.

### المعلومات المقدمة من المصدر

74- قدمت المصادر معلومات عن حالتين، لكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيحهما.

### ملاحظة

75- يساور الفريق العامل القلق من استمرار تلقيه حالات تتعلق بالاختفاء القسري يُزعم أنها حدثت في جامو وكشمير، منها حالات حدثت في التسعينات وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويلاحظ أنه في حالات كثيرة، وعلى الرغم من اللجوء إلى القضاء ومرور عقود على وقوع

حالات الاختفاء، لم يُحرز تقدم يُذكر في تحديد مصير الأفراد ومكان وجودهم. كما يلاحظ الفريق العامل ورود حالة حديثة العهد من عام 2019.

76- ويود الفريق العامل أن يؤكد من جديد أن على الدول اتخاذ تدابير تشريعية أو إدارية أو قضائية أو غيرها من التدابير الفعالة لمنع أعمال الاختفاء القسري وإنهاءها، وأنه لا يجوز الاحتجاج بأي ظروف كانت لتبرير حالات الاختفاء القسري، وأنه ينبغي إجراء تحقيق في القضية ما دام مصير ضحية الاختفاء القسري لم يُوضح بعد، وأن الأفعال التي تشكل اختفاء قسرياً تعتبر جريمة مستمرة ما دام الجناة يخفون مصير الأشخاص المختفين ومكان وجودهم وما دامت الوقائع لم توضح بعد (المواد 3 و7 و13 و17 من الإعلان).

77- ويعرب الفريق العامل عن أسفه العميق لأنه لم يتلق من الحكومة أي رد على أي من هذه الحالات منذ عدة سنوات، وعن أمله في تلقي معلومات عما قريب. ويأمل الفريق العامل أن تقدم الحكومة قريباً رداً إيجابياً على طلب الزيارة القطرية الذي أحاله إليها في 16 آب/أغسطس 2010، وعلى رسائل التذكير الموجهة في وقت لاحق.

### إيران (جمهورية - الإسلامية)

#### المعلومات المقدمة من المصادر

78- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة، لكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيحها.

#### رسالة ادعاء مشتركة

79- في 19 شباط/فبراير 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن ما ورد من معلومات عن الاحتجاجات الجارية في مختلف أنحاء جمهورية إيران الإسلامية منذ 11 كانون الثاني/يناير 2020، ورد الفعل غير متناسب المزعوم من جانب سلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك الإفراط في استعمال القوة، الذي أدى إلى إصابة محتجين وتوقيفهم واحتجازهم تعسفياً واختفائهم قسراً وإساءة معاملتهم.

#### نداءات عاجلة مشتركة

80- في 22 نيسان/أبريل 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن المعلومات الواردة عن توقيف أمير حسين مرادي وسعيد تمجيدي ومحمد رجي واحتجازهم والحكم عليهم بالإعدام بتهمة الحرق العمد والإضرار بالملوكات خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في طهران، وسط مخاوف جدية تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة والتقييد بضمانات المحاكمة العادلة وادعاءات استخدام التعذيب لانتزاع اعترافات بالقوة في أثناء فترة اختفاء قسري.

81- وفي 15 أيار/مايو 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن: الاختفاء القسري المزعوم لحسين سيلاوي وعلي خسرجي وناصر خفاجيان، وهم من أقلية الأحواز العربية، وهداية عبد الله، وهي من أفراد الأقلية الكردية؛ ومخاوف من أن يكونوا عرضة لخطر التعذيب أو الإعدام السري.

## ملاحظة

82- يشير الفريق العامل إلى المادة 10 من الإعلان، التي تنص على أن يُحتجز الشخص المسلوب حريته في مكان احتجاز معترف به رسمياً، وبأن يمثل، بموجب القانون الوطني، أمام سلطة قضائية فور احتجازه. وتُلزم المادة 10(2) الدول بأن تتيح على الفور معلومات دقيقة عن احتجاز هؤلاء الأشخاص وعن أماكن وجودهم أو أماكن احتجازهم، بما في ذلك عمليات نقلهم، ما لم يعرب الأشخاص المحتجزون عن رغبة مخالفة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تلزم المادة 10(3) الدول بأن تحتفظ بسجل رسمي محدث لجميع الأشخاص المسلوب حريتهم في كل مكان من أماكن الاحتجاز.

## رد على رسالة ادعاء مشتركة

83- في 18 شباط/فبراير 2020، أرسلت الحكومة رداً على رسالة الادعاء المشتركة الموجهة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن الاحتجاجات التي جرت في جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من 15 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وما تلاها، بما في ذلك ما زُعم من قتل وإصابة وتوقيف أفراد شاركوا في الاحتجاجات على أيدي عناصر السلطات الوطنية، وعدم إمكانية حصول المحتجزين على التمثيل القانوني.

## العراق

### الإجراء العادي

84- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسمائهم:

(أ) قاسم محمد بريسم العبيدي، وهو مواطن عراقي من مواليد 16 شباط/فبراير 1971، يُزعم أنه اختفى قسراً في 27 كانون الأول/ديسمبر 2006 بعد أن توقف عند نقطة تفتيش الجورجية في شمال بعقوبة، التي كانت آنذاك تحت سيطرة الشرطة الاتحادية العراقية؛

(ب) باسم محمد بريسم العبيدي، وهو مواطن عراقي من مواليد 25 كانون الثاني/يناير 1969، يُزعم أنه اختطف في 25 كانون الثاني/يناير 2006 من منزله الذي داهمه منفذو عملية مشتركة بين أفراد من القوات المسلحة العراقية والولايات المتحدة؛

(ج) فايز سليمان جاسم غديب النعيمي، وهو مواطن عراقي من مواليد عام 1982، يُزعم أن قوات الولايات المتحدة ألقت القبض عليه في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بعد أن أطلقت عليه النار وأصابته بجروح في الفلوجة.

### رسالة ادعاء مشتركة

85- في 5 أيار/مايو 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن حالات 432 طالباً في معسكر سبيباكر اختفوا من تكريت منذ 12 حزيران/يونيه 2014. وتفيد التقارير بأن قوات حكومية اختطفت الطلاب في حين وقع أكثر من 1 000 من زملائهم المتدربين في أسر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد مغادرتهم معسكر سبيباكر.



## ادعاءات عامة

86- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوق بها يدعى فيها وجود صعوبات تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في العراق. ويركز الادعاء العام (انظر المرفق الأول) على تفشي الإفلات من العقاب على جريمة الاختفاء القسري واستمرار حدوثها في العراق، ما يبرز عدم وجود تدابير فعالة لمحاسبة الموظفين المسؤولين عن حالات الاختفاء القسري.

## الأردن

### رسالة ادعاء مشتركة

87- في 31 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن توقيف المدافع عن حقوق الإنسان عبد الرحمن شديفات واحتجازه تعسفياً.

## ليبيا

### الإجراء العاجل

88- أعلن الفريق العامل أنه سيبدأ، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2019، توثيق الانتهاكات التي تعادل أعمال الاختفاء القسري على أيدي جهات فاعلة غير حكومية (A/HRC/42/40، الفقرة 94). وبناءً على ذلك، نظر الفريق العامل، خلال الدورة المعقودة من بعد، في حالة واحدة تعادل الاختفاء القسري، ويُزعم أنها حدثت في شق الأراضي الليبية الخاضع لسيطرة الجيش الوطني الليبي<sup>(11)</sup>. وأحال الفريق العامل الحالة، في إطار إجراءاته العاجل، إلى حكومة ليبيا والجيش الوطني الليبي. وتتعلم القضية بمراد داكرة، وهو مواطن جزائري، يُزعم أنه اختفى في 26 آذار/مارس 2020 من مركز احتجاز صرمان الذي تديره إحدى الميليشيات الخاضعة لسلطة خليفة حفتر.

### الإجراء العادي

89- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) عبد الله مفتاح علي مفتاح، وهو جندي ليبي، يُزعم أنه اختفى قسراً في 19 كانون الثاني/يناير 2013 أثناء زيارته إلى إدارة الحسابات في رئاسة هيئة الأركان العامة، في خلة الفورجان، بالقرب من طرابلس؛

(ب) أحمد عبد الله عبد السلام سلامة، وهو مواطن ليبي، يُزعم أنه اختطف في 28 كانون الثاني/يناير 2015 من منزله على أيدي رجال يعتقد أنهم ينتمون إلى ميليشيا شريحان في مصراتة، التي يُقال إنها منتسبة إلى المجلس العسكري في مصراتة ووزارة الدفاع الليبية؛

(ج) محمد خويلد بلال، وهو مواطن ليبي، يُزعم أنه اختطف في 20 آذار/مارس 2015 من مكتبه في مطار معيتيقة، على أيدي ثلاثة رجال ملثمين يُعتقد أنهم ينتمون إلى ميليشيا تسمى "كتيبة البوني".

(11) يشدد الفريق العامل على أن الحالات الموجهة إلى الجيش الوطني الليبي لا تعني بأي حال من الأحوال الإغراب عن أي رأي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها.

## ماليزيا

### الإجراء العادي

- 90- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، حالة واحدة بشأن رودانغتا سييتيو، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في بيتالين جافا، في سيلانغور. ويُعتقد أنها قد تكون اختفت بسبب عملها قسيصة مسيحية.
- 91- وأحال الفريق العامل أيضاً، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات الحالة إلى حكومة إندونيسيا.

## ملديف

### المعلومات المقدمة من المصادر

- 92- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة، لكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيحها.

## المكسيك

### رسالة تدخل فوري

- 93- في 20 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة تدخل فوري بشأن تكرار عرقلة العدالة من جانب مؤسسات الدولة في سياق التحقيق في حالة اختفاء قسري، علاوة على أعمال التهديد والترهيب المزعوم ارتكابها في حق أقارب الضحية.

### رسالة ادعاء مشتركة

- 94- في 12 أيار/مايو 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان يُزعم أنها ارتكبت أثناء احتجاز مجموعة من الرجال في ولاية تشياباس وولاية تشيوواوا، بما في ذلك ما يزعم من اختفاء أحد الضحايا قسراً لفترة قصيرة.

## نيبال

### رسالة ادعاء مشتركة

- 95- في 16 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن ما أُبلغ عنه من عدم التشاور الفعال مع الضحايا بشأن تعديل القانون رقم 2071 المتعلق بلجنة التحقيق في حالات الأشخاص المختفين وتقصي الحقائق والمصالحة (2014).

## نيجيريا

### الإجراء العادي

- 96- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، حالتين تتعلقان بالشخصين التاليين: (أ) تشينونسو بول نادوزيه، الذي يُزعم أنه احتجز في 7 أيلول/سبتمبر 2017 عند نقطة التفطيش العسكرية في أوباكالا، في منطقة أومواها نورث كاونسل في ولاية أيا، شرقي نيجيريا، على أيدي جنود من الجيش النيجيري يتبعون اللواء الرابع عشر في أوافيا بولاية أيا؛

(ب) دانييل كالمو أغوو تشوكوودي، الذي يُزعم أنه اختطف في 30 أيار/مايو 2016 عند تقاطع نكبور في ولاية أنامبرا على أيدي أفراد من الجيش النيجيري.

## باكستان

### الإجراء العاجل

97- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، ثلاث حالات بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) عمران خان كاليري بلوش، الذي يُزعم أنه اختطف من ملعب كرة القدم في كلية كانديارو، بإقليم ناوشهرو فيروز، في مقاطعة السند، في 14 شباط/فبراير 2020، على أيدي أفراد من الشرطة ومن الدرك الباكستاني؛

(ب) دانيال وحيد، الذي يُزعم أنه اختطف من منزله في لاهور في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 على أيدي عناصر من الدرك الباكستاني؛

(ج) عبد العزيز تشانغ، الذي يُزعم أنه اختطف خارج منزله في جمشورو، بمقاطعة السند، في 31 كانون الثاني/يناير 2020 على أيدي رئيس مركز الشرطة.

### الإجراء العادي

98- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، 15 حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) أمل خان، التي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوها من طريق كوهات في بيشاور في 7 آب/أغسطس 2009؛

(ب) والي رحمان، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من محل إقامته في كوزا باندي بمقاطعة سوات في آب/أغسطس 2009؛

(ج) خان مدى سمير، الذي يُزعم أن رجالاً يرتدون ملابس مدنية، ويشتبّه في أنهم أعضاء في وكالة سرية تابعة للدولة اختطفوه من مركز للشرطة في مقاطعة لاكي مروات، في 21 كانون الأول/ديسمبر 2019؛

(د) محمد إدريس خطاك، الذي يُزعم أن رجالاً يرتدون ملابس مدنية، ويشتبّه في أنهم أعضاء في وكالة عسكرية اختطفوه بالقرب من مخرج سواي على الطريق السريع بين إسلام آباد وبيشاور في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛

(هـ) محمد أكرم، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية اختطفوه من الفرع الرئيسي للبنك الوطني في غوجرة في 19 حزيران/يونيه 2018؛

(و) محمد جميل، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من ورشة في ملتان في 3 أيار/مايو 2015؛

(ز) عمر كرشيد خان، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من السوق التجارية في ساتيلايت تاون، بمدينة روالبندي في 18 كانون الثاني/يناير 2019؛

(ح) محمد حمزة علي، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من منزله في 20 حزيران/يونيه 2018؛

(ط) حافظ محمد عمر فاروق، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من بلدة مسلم في لاهور في 12 آذار/مارس 2013؛

(ي) محمد طاهر، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من بازار باتان كولوني في كاراتشي في 3 نيسان/أبريل 2011؛

(ك) مانو، التي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من منزل في بارا بندي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2009؛

(ل) شاعر أولاه، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من متجره في بانك رود في روالبندي في 4 آب/أغسطس 2016؛

(م) محمد زاهد، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من منزله في 10 تموز/يوليه 2017؛

(ن) محمد شاهزاد، الذي يُزعم أن أفراداً من وكالة سرية، قد تكون من المخابرات العسكرية أو المخابرات المشتركة بين الوكالات أو وكالة الاستخبارات المركزية، اختطفوه من منزله في خانبور في 10 تموز/يوليه 2017؛

(س) إسرائيل إسرائيل، الذي يُزعم أنه اعتُقل في مشار كولوني بكراتشي، في إقليم السند، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2017، على أيدي أفراد من جهاز المخابرات يرتدون ملابس مدنية اقتادوه إلى مكان مجهول.

#### التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

99- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، توضيح تسع حالات تتعلق بعمران والي محمد، ومحمد نواز عطا، ورفيق بلوش، وشير جان، وغنج بخش، وجيانند بلوش، ونجيم أحمد، ومحمد حنيف، وأحمد عقيل. وتفيد التقارير بأن هؤلاء الرجال قد أُفرج عنهم.

## المعلومات المقدمة من المصادر

100- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم توضح بعد، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالة.

## الفلبين

### الإجراء العادي

101- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالتين بشأن الشخصين التاليين:

- (أ) نستور ديلا سيرنا، الذي يُزعم أنه اختطف في 5 آذار/مارس 2018 من مدينة فالنزيولا على أيدي رجال مسلحين ملثمين، كان أحدهم يرتدي زي الشرطة؛
- (ب) رينالدو الابن بريلاستي، الذي يُزعم أنه اختطف من مدينة كيزون في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2018 على أيدي أفراد من الشرطة مجهولي الهوية.

### التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

102- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، توضيح 12 حالة.

### تطبيق قاعدة الأشهر الستة

103- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة لتوضيح 15 حالة.

### المعلومات المقدمة من الحكومة

104- أرسلت الحكومة معلومات عن 185 حالة لم توضح بعد، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

### رسالة تدخل فوري

105- في 15 نيسان/أبريل 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن ادعاءات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان ريان هوبيل ونيلى باغاسالا، وكذلك ادعاءات التهديد والاحتجاز التعسفي ورفع دعاوى قانونية فيما يتعلق بمدافعين آخرين عن حقوق الإنسان من منظمات كاراباتان، وغابريلا، ودعاة أرياف الفلبين، التي تعالج قضايا تشمل حالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء. ومن بين الأفراد المعنيين إيسا تيتا لوبيز، وكريستينا بالاباي، وريلان فيرغارا، ورونيو كلامور، وكيري دالينا، وإيديتا بورغوس، وويلفريدو روازول، وخوسيه ماري كالوينغ، وإلينيستا بيلاردو، وإيما كوين، وخيرترودس ليسانغ، وجوان ماي سلفادور، وجينيفر أغوهوب، وألكسندر فيليب أبينغونا، وميرا دالا ليخيون، وفرنتشي ماي كومبيو، وماريسا كالباخاو، ومارييل أليس دوميكيل.

## ملاحظة

106- يشكر الفريق العامل الحكومة على الجهود التي بذلتها لتقديم معلومات محدثة عن الحالات العديدة التي لم توضح بعد. وسيسعى الفريق العامل جاهداً إلى معالجة الردود الواردة في أسرع وقت ممكن في الدورات المقبلة.

107- ويأمل الفريق العامل أن تقدم الحكومة قريباً رداً إيجابياً على طلب الزيارة القطرية الذي أحاله إليها في 3 نيسان/أبريل 2008، وعلى رسائل التذكير الموجهة في وقت لاحق.

## جمهورية كوريا

## رد على رسالة ادعاء مشتركة

108- في 28 شباط/فبراير 2020، أرسلت الحكومة رداً على رسالة الادعاء المشتركة الموجهة إليها في 28 كانون الثاني/يناير 2020 بشأن ما زُعم من ترحيل اثنين من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى هذا البلد قبل إنهما أوقفاً في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

## الاتحاد الروسي

## الإجراء العادي

109- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، عشر حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) غيونغ - تشول سين، الذي كان يبلغ من العمر 24 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(ب) إن - سيون لي، الذي كان يبلغ من العمر 32 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(ج) سيونغ - سو أوه، الذي كان يبلغ من العمر 34 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(د) يونغ - تشونغ، الذي كان يبلغ من العمر 37 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(هـ) دونغ - غاي بارك، من دايجو - سي، في جمهورية كوريا، الذي كان يبلغ من العمر 44 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(و) يونغ - غيو تشونغ، الذي كان يبلغ من العمر 35 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(ز) سيوك - غيو جين، الذي كان يبلغ من العمر 25 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(ح) مون - سيك تشوي، الذي كان يبلغ من العمر 34 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(ط) تاي - غيو تشونغ، الذي كان يبلغ من العمر 36 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(ي) شين - هون تشانغ، الذي كان يبلغ من العمر 31 عاماً في ذلك الوقت، والذي سُمع منه آخر مرة في رسالة من ساخالين الجنوبية، الواقعة فيما أصبح اليوم الاتحاد الروسي، وذلك في حزيران/يونيه 1950، قبيل اندلاع الحرب الكورية؛

(ك) يوري كاربوف، الذي يدعى اختطافه في 29 آب/أغسطس 2014 من منطقة منوغوبولي/ستاريشيفو، في دونتسك، على أيدي جماعات مسلحة من "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنة من طرف واحد. كما وردت ادعاءات مفادها أنه محتجز حالياً في روستوف - أون - دون، في الاتحاد الروسي.

#### المعلومات المقدمة من المصادر

110- قدمت المصادر معلومات عن حالة لم توضح بعد، لكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالة.

#### المملكة العربية السعودية

##### رسالة ادعاء مشتركة

111- في 6 نيسان/أبريل 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن ما زُعم من توقيف الأميرة السعودية بسمة بنت سعود بن عبد العزيز آل سعود وابنتها سهود الشريف واحتجازهما تعسفاً في المملكة العربية السعودية منذ 1 آذار/مارس 2019.

##### الادعاءات العامة

112- تلقى الفريق العامل من مصادر موثوق بها معلومات يدعى فيها وجود صعوبات تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في المملكة العربية السعودية. ويتركز الادعاء العام (انظر المرفق الأول) على عدم كفاية الحماية القانونية من الاختفاء القسري؛ وعدم استقلال القضاء؛ ومساهمة قواعد وممارسات التحقيق في حدوث حالات الاختفاء القسري؛ وثقافة الإفلات من العقاب.

## سري لانكا

### الإجراء العادي

113- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، 31 حالة (انظر المرفق الثاني).

### المعلومات المقدمة من المصادر

114- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم توضح بعد، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالة.

### رسالة ادعاء مشتركة

115- في 11 أيار/مايو 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن السياسات المتصلة بالتصدي لحالات الاختفاء القسري في البلد والبيانات الصادرة حديثاً عن الحكومة بشأن المسألة.

### ملاحظة

116- يؤكد الفريق العامل من جديد أهمية أمور منها ضمان احترام استقلال مكتب المفقودين احتراماً دقيقاً، وتزويد المكتب بما يكفي من الموارد لأداء ولايته بفعالية. كما يؤكد من جديد أن التحقيقات في جميع الحالات ينبغي أن تستمر إلى أن يتضح مصير الشخص المختفي، وأن سري لانكا ملزمة، حتى في حال الوفاة، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتحديد مكان الرفات واحترامها وإعادتها، وفقاً للمادة 12 والمادة 24 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويبرز الفريق العامل أيضاً أهمية ضمان حماية وسرية الأدلة التي يجمعها المكتب.

117- وبالإضافة إلى ذلك، يشدد الفريق العامل على ضرورة حماية الأفراد، بمن فيهم الشهود وأقارب الشخص المختفي ومحاميهم، من أي شكل من أشكال التهيب أو إساءة المعاملة، وعلى أن تكفل الحكومة الحق في تشكيل المنظمات والجمعيات المعنية بمحاولة تحديد ظروف الاختفاء القسري ومصير الأشخاص المختفين وحق المشاركة فيها بحرية، والحق في مساعدة ضحايا الاختفاء القسري، وفقاً للمادة 12 والمادة 24 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

118- ويرحب الفريق العامل بالضمانات التي تؤكد أن سري لانكا ستواصل المشاركة بطريقة بناءة في العمليات والآليات المنتظمة للأمم المتحدة، بما فيها الإجراءات الخاصة، ويأمل أن يتلقى معلومات مفصلة عن السياسات التي تعتمدها الحكومة اتباعها فيما يتعلق بالتصدي لحالات الاختفاء القسري في البلد وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويؤكد الفريق العامل من جديد استعدادة لمساعدة سري لانكا في تنفيذ التوصيات التي قدمها إليها الفريق العامل في تقريره عن بعثته إلى سري لانكا (A/HRC/33/51/Add.2) وتقرير المتابعة (A/HRC/42/40/Add.1).

## الجمهورية العربية السورية

### الإجراء العادي

119- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، 36 حالة (انظر المرفق الثاني).



## ملاحظة

120- يساور الفريق العامل قلق بالغ إزاء التقارير التي يتلقاها باستمرار عن الأطفال الذين اختفوا قسراً مع والديهم في الجمهورية العربية السورية. فجميع الأطفال ينبغي أن يحظوا بحماية خاصة وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب أن يعامل الأطفال دائماً بوصفهم ضحايا في المقام الأول، كما يجب أن تكون مصالحهم العليا اعتباراً رئيسياً. ويود الفريق العامل في هذا الخصوص أن يذكر بالتزام حكومة الجمهورية العربية السورية بموجب المادة 20 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الذي يقتضي من الدول منع وحظر اختطاف أطفال الأشخاص الخاضعين للاختفاء القسري والأطفال المولودين في أثناء الاختفاء القسري لأمهاتهم. كما يقتضي هذا الالتزام من الدول أن تكرر جهودها للبحث عن هؤلاء الأطفال والتعرف عليهم وإعادتهم إلى أسرهم الأصلية.

121- ويطلب الفريق العامل إلى سلطات الجمهورية العربية السورية أن توقف فوراً حالات الاختفاء القسري وتمنع حدوثها؛ وأن تبحث عن الضحايا وتحدد مواقعهم؛ وأن تجري تحقيقات شفافة ومستقلة وفعالة في هذه الانتهاكات، بالتركيز خصوصاً على الوفيات المبلغ عنها أثناء الاحتجاز؛ وأن تحاسب الجناة؛ وأن توفر الإنصاف لأسر المختفين.

## تايلند

## رسالة ادعاء مشتركة

122- في 20 نيسان/أبريل 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة بشأن الإطار القانوني الوطني واستبعاد الشعوب الأصلية من إدارة الغابات في تايلند، علاوة على الإفلات من العقاب على أعمال القتل والاختفاء القسري التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، وعمليات الإجلاء القسري لأفراد من جماعة الكارين.

## تركيا

## المعلومات المقدمة من الحكومة

123- في 10 نيسان/أبريل 2020، قدمت حكومة تركيا معلومات عن 17 حالة لم توضح بعد، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالات.

## تطبيق قاعدة الأشهر الستة

124- في 10 نيسان/أبريل 2020، قدمت الحكومة معلومات قرر الفريق العامل على أساسها تطبيق قاعدة الأشهر الستة على حالة واحدة.

## المعلومات المقدمة من المصادر

125- قدمت المصادر معلومات عن حالة لم توضح بعد، لكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالة.

## رسالة ادعاء مشتركة

126- في 26 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن ما أُبلغ عنه من وفاة مواطن فلسطيني أثناء احتجاجه، وهو مواطن يُفترض أيضاً أنه تعرض للاختفاء القسري.

127- وفي 22 أيار/مايو 2020، قدمت حكومة تركيا رداً على رسالة الادعاء المشتركة.

128- وفي 22 نيسان/أبريل 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء مشتركة تتعلق بادعاءات الاعتداء الجسدي على اثنين من الرعايا الإيرانيين وإبعادهم من تركيا إلى إيران (جمهورية - الإسلامية).

129- وفي 5 أيار/مايو 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء مشتركة بشأن ما يبدو أنه ممارسة منهجية لعمليات اختطاف المواطنين الأتراك خارج الحدود الإقليمية برعاية الدولة وإعادتهم قسراً من دول متعددة إلى تركيا. ويُدعى أن ما لا يقل عن 100 شخص يشتبه في انتمائهم إلى حركة حزمت/غولن تعرضوا للتوقيف والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري والتعذيب، في إطار عمليات سرية يقال إن حكومة تركيا نظمتها أو حرّضت عليها بالتنسيق مع السلطات في أذربيجان وأفغانستان وألبانيا وباكستان وغابون وكازاخستان وكمبوديا ولبنان ودول أخرى، وكذلك في كوسوفو<sup>(12)</sup>.

130- وفي 11 حزيران/يونيه 2020، قدمت حكومة تركيا رداً على رسالة الادعاء المشتركة.

## ملاحظات

131- يعرب الفريق العامل عن أسفه لأن حكومة تركيا لا تزال تتجاهل الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في سياق إعادة المواطنين الأتراك قسراً من بلدان ثالثة إلى تركيا. وبالمثل، يساور الفريق العامل القلق لأن انعدام المساءلة الواضح فيما يتعلق بهذه الانتهاكات قد يعرض المزيد من المواطنين الأتراك لخطر الاختفاء القسري سواء أ في بلدان ثالثة قبل الترحيل أم في أثناء عبورهم إلى تركيا.

132- وفي هذا الخصوص، يبحث الفريق العامل حكومة تركيا على إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة ونزيهة في هذه الادعاءات دون تأخير، بغية منح الضحايا المزعومين وأسرهم الحق في سبيل انتصاف فعال. وإذ يدعو الفريق العامل تركيا إلى وقف هذه الممارسات ومنعها على الفور، يشير إلى المادتين 2 و7 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، اللتين تنصان على أنه لا يجوز لأي دولة ممارسة الاختفاء القسري أو السماح به أو التسامح معه، وأنه لا يجوز التذرع بأية ظروف، سواء أ كانت تهديداً بالحرب أم حالة حرب أم عدم استقرار سياسي داخلي أم أي حالة طوارئ عامة أخرى، لتبرير حالات الاختفاء القسري.

## تركمانستان

### التوضيح

133- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة والمصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة بشأن غوتغلدي أنانيازوف، الذي تفيد التقارير بأنه محتجز.

(12) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

## أوكرانيا

## الإجراء العادي

134- في أيلول/سبتمبر 2019، أعلن الفريق العامل أنه سيبدأ في توثيق الانتهاكات التي تعادل أعمال الاختفاء القسري التي ترتكبها جهات فاعلة غير حكومية (A/HRC/42/40، الفقرة 94). وبناء على ذلك، نظر الفريق العامل خلال هذه الدورة في ست حالات تعادل أعمال الاختفاء القسري، ويُزعم أنها ارتُكبت في الإقليم الخاضع لـ "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد<sup>(13)</sup>. وأحال الفريق العامل إلى حكومة أوكرانيا وإلى "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد، في إطار إجراءاته العادية، الحالات المتعلقة بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) فلاديمير سفيرسكي، الذي يُزعم أنه اختطف في 24 آب/أغسطس 2014 على أيدي جماعات مسلحة مرتبطة بـ "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد في كوتنيكوفو، بمقاطعة أمفروسييفسكي، في منطقة دونتسك؛

(ب) أندري سلابوس، الذي يُزعم أنه اختطف في 29 آب/أغسطس 2014 على أيدي جماعات مسلحة مرتبطة بـ "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد في منوغوبوليه، في منطقة دونتسك؛

(ج) أوليغ نيريفنكو، الذي يُزعم أنه اختطف في 29 آب/أغسطس 2014 على أيدي جماعات مسلحة مرتبطة بـ "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد أثناء معركة إيلوفاييسك، في منطقة دونتسك؛

(د) أوليغ كوروتشكا، الذي يُزعم أنه اختطف في 29 آب/أغسطس 2014 على أيدي جماعات مسلحة مرتبطة بـ "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد في جهة ستاربيشيفو، في منطقة دونتسك؛

(هـ) ألكسندر بليخانوف، الذي يُزعم أنه اختطف في 1 تموز/يوليه 2015 على أيدي جماعات مسلحة مرتبطة بـ "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد، في مقاطعة كوبيشيفسكي، في منطقة دونتسك؛

(و) أوليغ شيفاندين، الذي يُزعم أنه اختطف في 1 أيار/مايو 2015 على أيدي جماعات مسلحة مرتبطة بـ "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد عند نقطة تفتيش ديبلتشيفو، في منطقة دونتسك.

## المعلومات المقدمة من جهة فاعلة غير حكومية

135- في 16 و 27 نيسان/أبريل 2020، قدم ممثلو "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد معلومات عن ثلاث حالات لم توضح بعد، لكن المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالات.

(13) يشدد الفريق العامل على أن الحالات الموجهة إلى "جمهورية دونتسك الشعبية" المعلنه من طرف واحد لا تعني بأي حال من الأحوال الإعراب عن أي رأي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها.

## المعلومات المقدمة من المصادر

136- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم توضح بعد، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالة.

## الولايات المتحدة الأمريكية

### رسالة ادعاء مشتركة

137- في 15 نيسان/أبريل 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء تتعلق باستمرار احتجاج عمار البلوشي، وهو محتجز سابق من وكالة الاستخبارات المركزية في خليج غوانتانامو وضحية من ضحايا الاختفاء القسري.

## فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

### الإجراء العاجل

138- أحال الفريق العامل إلى حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، في إطاره إجراءاته العاجل حاليين بشأن الشخصين التاليين:

(أ) توميو فاديل ريكالدي، الذي يُزعم أنه اختفى في 5 شباط/فبراير 2020، من مبنى سكني في حي إل باريسو، بكراكاس، حيث كان قيد الإقامة الجبرية وتحت حراسة جهاز المخابرات الوطنية البوليفارية؛

(ب) روبين داريو فرنانديس فيغيرا، الذي يُدعى أنه اختفى في 11 آذار/مارس 2020 من كتيبة مانويل بيار للمشاة رقم 131، في بلدية غواخيرا بولاية زوليا.

## المعلومات المقدمة من المصدر

139- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم توضح بعد، لكن هذه المعلومات اعتبرت غير كافية لتوضيح الحالة.

### التوضيح

140- استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة، كانت قد أُدرجت ضمن قاعدة الأشهر الستة في الدورة 119 (A/HRC/WGEID/119/1)، الفقرة 125)، وتعلق بإغبيرت خوسيه مارين تشابارو. وتفيد التقارير بأن السيد مارين تشابارو محتجز.

## فييت نام

### الإجراء العاجل

141- أحال الفريق العامل إلى الحكومة في إطار إجراءاته العاجل حالة واحدة بشأن ثني ها ترونغ، التي أُفيد بأنها اختفت في 26 آذار/مارس 2020 بعد عبورها الحدود من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى فييت نام.

### المعلومات المقدمة من الحكومة

142- في 15 أيار/مايو 2020، قرر الفريق العامل توضيح حالة ثي ها ترونغ على أساس المعلومات التي قدمتها المصادر. ويقال إنها عادت للظهور في مرفق للحجر الصحي. وقدمت الحكومة أيضاً رداً على هذه الحالة في 26 أيار/مايو 2020.

### نداء عاجل مشترك وردّ

143- في 31 آذار/مارس 2020، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى تابعة للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن توقيف ترونغ ثي ها تعسفاً واحتمال اختفائها قسراً أثناء عبورها الحدود من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى فييت نام. وقدمت الحكومة رداً في 26 أيار/مايو 2020.

## Annex I

[English and French only]

### General allegations

#### Algeria

1. Le Groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires a reçu, de la part de sources crédibles, des informations relatives à des obstacles rencontrés dans l'application des dispositions de la Déclaration sur la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées en Algérie.
2. Selon les sources, de graves violations de droits humains ont été commises dans les camps de réfugié.e.s Sahraoui.e.s près de la ville de Tindouf en Algérie, par les forces du Front Polisario et ce, de manière systématique. Ces violations auraient pris plusieurs formes : enlèvements, disparitions forcées ou involontaires, exécutions extrajudiciaires et torture.
3. Selon ces mêmes sources, lors du conflit au Sahara occidental, le Front Polisario aurait organisé le déplacement massif et souvent forcé de centaines de Sahraoui.e.s, incluant des femmes et des enfants, de différentes parties du territoire du Sahara occidental, du nord de la Mauritanie, du Mali et du Niger dans ces camps. Il a été rapporté que le gouvernement algérien a cédé ses responsabilités au Front Polisario pour gérer la vie quotidienne à l'intérieur des camps et en avoir le contrôle sur la gestion et l'organisation. Un nombre important de personnes auraient été victimes de disparitions forcées ou involontaires dans ces camps de réfugié.e.s Sahraoui.e.s.
4. La disparition forcée dans les camps de Tindouf, qui regroupent notamment les camps Smara, Dakhla, Aousserd, Laayoune, Boujdour et Rabouni, aurait été une pratique systématique contre tout.e réfugié.e Sahraoui.e qui exprimerait des opinions différentes ou opposées à celles propagées par le Front Polisario. Il a été allégué que les victimes auraient été enlevées de leurs tentes, enfermées dans des centres secrets, exécutés et enterrés anonymement dans des tombes clandestines individuelles.
5. En effet, il a été rapporté que les lieux de détention des réfugié.e.s au sein des camps et sous le contrôle du Front Polisario sont tenus secrets. Selon les informations communiquées au Groupe de travail, plusieurs témoignages de survivant.e.s concordent notamment sur la localisation de la prison d'Errachid, prison non-officielle, qui a été dénoncée comme étant un lieu de nombreuses pratiques de torture entraînant souvent la mort des victimes. Il a ainsi été rapporté 130 cas de disparitions forcées au sein de cette prison.
6. De plus, d'autres centres secrets de détention ont été signalés par les sources, tels que les prisons Dheibiya, Hamdi Abba Cheikh, Said Berhi, Elghazouani, Mohamed Sayed, Adem Rih, Martyre Haddad, Dakhla, "Centre 5", Al Hilal, et la prison dite du "12 Octobre" dans la périphérie de Rabouni. Il a également été rapporté l'existence de prisons pour femmes, dont l'une serait localisée entre les camps Aousserd et Smara, et l'autre à côté de l'hôpital de Rabouni. De plus, il a été allégué que d'autres centres de détention se trouvaient dans des lieux plus reculés, particulièrement dans les régions militaires, telles que Dougaj, Aghouinit, Mijek, Mehaires, Tifariti, Bir Lahlou, et Zoug.
7. Il a été allégué que d'autres violations graves de droits humains ont eu lieu dans les camps de Tindouf. Parmi les victimes de ces violations signalées par les sources figurent notamment des mineur.e.s. En premier lieu, de nombreux cas de torture ont été rapportés, dont les survivant.e.s portent encore les traces des blessures. Les allégations de torture sont particulièrement nombreuses et détaillées concernant les prisons d'Errachid et de Dheibiya. Il a été rapporté que les personnes étaient détenues dans des cellules qui étaient des trous creusés dans le sol, et avaient les yeux bandés, les mains et les pieds attachés. Selon les informations reçues, plusieurs traitements violents et inhumains auraient causé la mort d'un grand nombre des victimes. En plus des conditions de détention insalubres telles que la sous-nutrition, la mauvaise hygiène, le développement de maladies par les détenu.e.s sans

accès à des traitements, les périodes d'isolement longues et injustifiées, et l'interdiction de visite de la famille, il a été rapporté que la torture était quotidienne, et que plusieurs corps étaient enterrés clandestinement tous les jours.

8. Selon les informations communiquées, ces camps de détention étaient des lieux d'exécutions extra-judiciaires. Les sources rapportent notamment des cas de viols répétés sur mineur.e.s, qui auraient ensuite été exécuté.e.s, ainsi que les membres de leur famille. A été rapporté ainsi le cas d'une enfant enlevée à l'âge de douze ans avec son père en 1978. Elle aurait été placée dans le camp de Rabouni, violée et tuée alors que les premiers signes d'une grossesse apparaissaient, pour être enterrée dans un lieu inconnu. Son père aurait été placé en détention dans la prison d'Errachid, endurant des années de torture puis tué également afin de dissimuler le crime. Il a également été rapporté que certains décès résultant de la torture auraient été mis en scène en tant que suicides, et enregistrés comme tels.

9. Selon les informations reçues, de nouveaux cas de disparitions forcées ont été rapportés. Ainsi, des cas de disparitions forcées de citoyen.ne.s malien.ne.s illégalement placé.e.s en détention sans aucun contrôle judiciaire dans les centres de détention secrets du Polisario ont été signalés. Les sources ont également porté de nouveaux à l'attention du GTDFI le cas de Khalil Ahmed Braih, conseiller de l'ancien SG du Polisario Mohamed Abdelaziz, qui aurait disparu dans des circonstances mystérieuses en 2009 de la prison militaire de Blida en Algérie, après avoir été arrêté par les services de sécurité algériens à Alger, où il était allé donner une conférence sur les droits humains à l'Université. Le GTDFI avait initialement transmis le cas au gouvernement de l'Algérie en 2014 sans réponse à ce jour.

10. Selon les sources, des insuffisances flagrantes existeraient quant au respect du droit à la vérité. Il a été rapporté notamment le cas d'enfants de victimes de disparitions forcées, nés, dans les camps de réfugié.e.s. Les sources rapportent que plusieurs réfugiés auraient été enlevés et torturé à la prison d'Errachid, tandis que les membres du Front Polisario prétendaient que ces personnes étaient mortes au combat, se sacrifiant pour le Front. Les familles des victimes étaient alors dans l'incapacité de revendiquer leur droit de connaître la vérité autour de la mort de leur proche et d'accéder à la justice et à la réparation.

11. Il a été rapporté que les familles des victimes ont pris les mesures nécessaires afin de connaître la vérité. Ainsi par exemple, elles ont adressé une lettre au 15<sup>ème</sup> Congrès du Polisario tenu en décembre 2019 et au ministère algérien des Affaires étrangères, demandant l'établissement de la vérité et de la responsabilité pour les disparitions forcées dans la prison d'Errachid. Cependant, il a été rapporté que les familles sont ignorées et démenties par les dirigeants du Polisario et les autorités algériennes.

12. Selon les sources, les autorités algériennes ne semblent pas disposées à prendre des mesures pour déterminer le sort des victimes de disparition forcée dans les centres de détention du Polisario et refuseraient toujours de fournir toute information pertinente dont ils disposent sur le sort des victimes, y compris où elles se trouvent ou, si elles sont décédées, les circonstances et la cause de leur mort ou le lieu de leur inhumation.

13. Enfin, selon les informations reçues, des obstacles sont rencontrés quant à l'application du droit à la justice. Selon les sources, à ce jour les auteurs jouissent d'une impunité totale. En effet, il a été allégué qu'aucune mesure n'a été prise pour garantir des enquêtes approfondies, impartiales et efficaces et pour garantir la poursuite de tous les crimes liés aux personnes disparues sur le territoire algérien. Par conséquent, le droit à la réparation des victimes n'est pas non plus garanti.

14. La situation de violation des droits humains au sein des camps Tindouf et l'absence d'accès effectif à la justice pour les victimes ont été dénoncées à de multiples reprises par la communauté internationale et les organisations non gouvernementales. Le Groupe de travail a déjà transmis le 13 mars 2018 une allégation générale<sup>1</sup> à l'Etat algérien concernant des obstacles rencontrés dans la mise en œuvre de la *Déclaration sur la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées* dans les camps de Tindouf. Il avait déjà été rapporté des disparitions de prisonniers dans ces camps, pour lesquelles les familles des victimes mènent depuis de nombreuses années des actions auprès des autorités, sans

<sup>1</sup> See A/HRC/WGEID/114/1, Annex I.

qu'aucune information ne leur soit apportée. Le Gouvernement de l'Algérie avait répondu le 7 juin 2018<sup>2</sup>.

## **Iraq**

15. The Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances received information from reliable sources on obstacles encountered in the application of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearances in Iraq.

16. According The Working Group received information concerning alleged violations and obstacles encountered in the implementation of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Iraq.

17. It is reported that despite the documenting of continued enforced disappearances in Iraq by Iraqi security forces authorities in Baghdad and in the Kurdistan Region have done little to punish officers implicated in disappearances.

18. The source provided information on documented instances of enforced disappearance in Iraq between 2014 and 2020 as summarised in the following paragraphs.

### **Human Rights Watch Recorded cases of enforced disappearances between 2014 and 2017**

19. According to information received, between April 2014 and October 2017, 78 cases of enforced disappearance were recorded by Human Rights Watch in Iraq. Of the 78 cases concerning both men and boys, thirty-four were detained by military and security forces at checkpoints during screening procedures as part of operations to counter ISIS; while another thirty-seven were taken from their homes. Thirty-three cases of enforced disappearances that occurred at checkpoints targeted people who were from or lived in areas that were under ISIS control. Those who were arrested at home were not given any information as to the reason for their arrest. However, relatives suspected that arrests were linked to their identity as Sunni Arabs. In at least six cases, the circumstances of the arrest allegedly indicated that they were carried out in relation to the fight against ISIS. In three of these cases, the arresting officers reportedly used excessive force leading in one case to the death of a relative. The 78 victims of enforced disappearance were detained either by the Popular Mobilization Forces (hereafter PMF) -allegedly under the control of the Prime Minister- or by the National Security Service and kept in unofficial places of detention. Those who reappeared were detained during 34 to 130 days and all reported having been subjected to torture.

20. It is reported that none of the families of the 78 victims of enforced disappearances had a clear idea of which authority they should contact to inquire about their fate and whereabouts of their relative. Thirty-eight families requested information regarding their missing relative from Iraqi authorities but received no information, while the other families had not sought information, fearing inquiries would seriously jeopardize their relatives' safety.

21. The source reported having transmitted, in June 2018, communications to the human rights adviser of the Prime Minister's Advisory Council in Baghdad and to the Kurdistan Regional Government's coordinator for international advocacy containing a list of the disappeared, indicating approximate dates and locations where they were last seen. On 18 September 2018, the Kurdistan Regional Government responded with information about the number of individuals its forces detained on the basis of suspected affiliation with ISIS and provided details regarding its arrest procedures. The response did not include any information on the fate and whereabouts of any of the victims listed in the communication by the source. Authorities in Bagdad never provided a response. According to the information provided by the source, the families of the cases who were brought to the attention of the authorities have not yet received any information on their whereabouts.

22. The source further reported that during the June-July 2016 military operations by Iraqi security forces against the Islamic State in the city of Fallujah in Anbar governorate, government forces carried out summary executions, enforced disappearances, and

<sup>2</sup> See A/HRC/WGEID/116/1, p.19.



mutilation of corpses and beatings of unarmed men. On 5 June 2016, 600 men detained during the operation, most of whom belonged to the Mahamda clan, were released by security forces in the Hayy al-Shuhada area in Saqlawiva. These men reported that PMF fighters had taken away at least another 600 Mahamda men whose fate and whereabouts remained unknown.

23. In the first days of the military operation, Iraqi security forces forced civilians living in a town called Karma to leave the area, causing an exodus during which at least 70 young men disappeared, their families have no information about their whereabouts. The number of missing men was confirmed to the source by a member of the Anbar governorate council. On 4 June 2016, then-Prime Minister Haider al-Abadi launched an investigation into abuses in Fallujah and ordered to arrest those responsible for “transgressions” against civilians. On 7 June 2016 al-Abadi announced the “detention and transfer of those accused of committing violations to the judiciary to receive their punishment according to the law.” In December 2019, five hundred bodies were discovered in a mass grave just outside Fallujah by the Iraqi authorities. The families assumed they were the remains of missing men from the Mahamda clan. According to the source, the authorities have not yet carried out any exhumation of the site, nor confirmed to the families of the disappeared whether the bodies belong to their missing relatives.

#### **Disappearances of ISIS Suspects**

24. In March 2017, the Iraqi Ministry of Interior held at least 1,269 detainees, including boys as young as 13 years old, without charge, in terrible conditions, with limited access to medical care, in three makeshift prisons, two of which are located in Qayyarah and the third one at a local police station in Hammam-al-Alil. On 2 February 2017, Justice Minister Haidar al-Zamili informed the source that neither the detainees in Qayyarah nor those charged with terrorism under the counterterrorism law (Law no. 13/2005) had been allowed to communicate with their families during the investigation period. Since 2016, many Iraqi families informed the source of the detention of their relatives on charges of ISIS affiliation and their inability to obtain information about their whereabouts. It is reported that the Iraqi army screened and detained men fleeing Mosul at an unidentified detention centre. These men were held without any possibility to communicate with the outside world. On 10 January 2017, the source received information that PMF fighters were coming to the screening site daily at night to take away groups of men. The men were taken regardless of whether their name figured on a list drawn by the authority with the identity of those “wanted” for ISIS affiliation. The detention of these men due to a presumed ISIS affiliation was confirmed to the source by a PMF fighter. The fate and whereabouts of these men is unknown.

#### **Detention of Children in the Kurdistan Region of Iraq**

25. The source reported the detention of children in the Kurdistan Region of Iraq. In November 2018, the source interviewed 20 boys aged 14 to 17 charged or convicted of ISIS affiliation at the Women and Children’s Reformatory in Erbil (one of three facilities holding children in the Kurdistan Region of Iraq). It is reported that 63 children were being held at the prison for terrorism-related charges, including 43 who had been convicted. All of the boys indicated that they were not allowed to communicate with their families while under the custody of the Kurdistan Regional Government’s security forces, Asayish, until they were taken to the reformatory where they were allowed to have family visits prior the trial. However, most of them were reportedly denied telephone calls after conviction, making it impossible for some of them to inform their families of their whereabouts. While the regional government’s coordinator for international advocacy informed that families were notified of the detention of their child and that detained children are allowed to call their families in presence of officers of the Asayish, the prison staff reported that the Asayish determined whether detainees can receive visits or telephone calls.

#### **Disappearances of Detainees in Kirkuk**

26. The source also reported disappearances of detainees in Kirkuk. In 2017, 350 detainees held by the Kurdistan Regional Government in the city of Kirkuk were feared to have been forcibly disappeared. Those missing were mainly Sunni Arabs, internally displaced to Kirkuk or residents of the city, detained by the Asayish on suspicion of ISIS

affiliation after the regional forces took control of Kirkuk in June 2014. Local officials reportedly indicated that when Iraqi federal forces regained control of the area on 16 October 2017, the detainees were no longer present in the official or unofficial detention facilities in Kirkuk. Following demonstrations in Kirkuk on 7 November 2017 demanding information on people allegedly detained by Asayish forces, then Prime Minister Haider al-Abadi requested an investigation on the disappearances. However, on 8 November 2017, the former head of the security committee of Kirkuk's provincial council, reportedly denied any involvement of the Asayish forces in any disappearances and blamed these on US forces previously present in Kirkuk. Kirkuk's acting governor and a Kirkuk police chief reported that following the protest, Asayish forces handed 105 detainees over to Iraqi federal forces in Kirkuk. These detainees were first held in Kirkuk and then transferred to facilities in Sulaimaniya. Families have submitted complaints to the Kirkuk branch of Iraq's Human Rights Commission regarding the disappearance of at least 350 other men whom the Kurdistan Regional Government had allegedly detained in and around Kirkuk.

27. Between August 2015 and October 2017, 27 Sunni Arab men were witnessed being arrested by identifiable Asayish forces in Kirkuk or south of the city. Relatives of the 27 men have not been able to communicate with them since their arrest, nor receive any official information about their whereabouts. For all 27 cases, relatives reported that they had asked local Asayish forces or local police about their relatives but never received an official acknowledgement of their detention or information about where they were being held or why. In some cases, relatives reported that they were able to obtain information from informal channels indicating that their relatives were being held by the Asayish forces in other parts of the Kurdistan Region.

28. In 2017, detainees who were released from the al-Salam military base, informed four families that their disappeared relatives were being held at this location. The Asayish forces allegedly run a number of informal detention facilities in Sulaimaniya.

#### **Disappearances linked to the October 2019-March 2020 Protests**

29. It is further reported that enforced disappearances occurred in the context of the October 2019-March 2020 protests. These protests started in Baghdad and other cities in central and southern Iraq on 1 October 2019. Seven people, including a 16-year-old boy, were reported missing on 7 October in and around Baghdad's Tahrir Square, where they were participating in ongoing demonstrations. As of 2 December 2019, four of them were still missing. Their relatives inquired about them at police stations and government offices, to no avail.

30. Nine other cases were reported of persons who had been detained at the protests and subsequently went missing. However persons associated with the nine reported cases were allegedly too frightened to share details as they feared it could impact on the safety of the missing relative.

31. The source documented in details a number of abductions followed by a period of disappearance<sup>3</sup>. These included:

(a) A woman abducted on 2 November 2019 while she was on her way home after having distributed food, water, and first aid kits to protesters in Tahrir Square. She was released on 13 November 2019 and had been kept blindfolded for the entire period of her enforced disappearance;

(b) A man abducted on 7 October 2019 during the first wave of protests and released on 24 October 2019;

(c) A man arrested on 20 November 2019 without being able to contact anyone. He was reported missing and a complaint was filed at a local Baghdad police station. He was released on 28 November 2019 and reported that he had been arrested by federal police at a checkpoint on his way to the 20 November protests. On 21 November, he was reportedly presented to a judge, who told him that no charges were being brought against him. However, he remained under custody incommunicado until his release. He was therefore forcibly disappeared between 20 and 28 November;

<sup>3</sup> See Human Rights Watch submission to the WGEID, <https://www.hrw.org/news/2020/05/18/iraq-human-rights-watch-submission-working-group-enforced-or-involuntary>.

(d) A man who was last seen on 22 October 2019 at the Tahrir Square protest. Despite inquiries at four police stations, his fate and whereabouts remained unknown as of December 2019;

(e) A man who was last seen on 28 October 2019 at the front line of the protests. His relatives inquired about him at police stations and government offices, to no avail. He was still missing as of December 2019;

(f) A woman reportedly abducted on 8 November 2019 at the protests after having posted a video of herself on Facebook criticizing the prime minister and expressing support for the protesters. Relatives inquired about her in two police stations in Baghdad, to no avail. She was released on 12 November 2019;

(g) A 16-year-old boy forcibly disappeared on 28 November 2019 after he went to Tahrir Square to protest. Relatives inquired about him in three police stations, to no avail. He was still missing as of December 2019.

## **Saudi Arabia**

32. The Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances received information from reliable sources on obstacles encountered in the application of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearances in Saudi Arabia.

33. According to the information received, the existing legal framework in Saudi Arabia does not offer sufficient protection against enforced disappearance. The unchecked and increased concentration of power with the royal authority which has undermined judicial independence, has contributed to a culture of impunity, and investigative rules and practices have fostered the occurrence of enforced disappearances. Enforced disappearances have also been the result of a repressive environment against manifestations of free speech and peaceful assembly. Detention and disappearance have been used as tools to suppress beliefs and behaviours that do not align with state-sanctioned political and religious dogma.

### **Trends and manifestations of enforced disappearance in the Kingdom of Saudi Arabia**

34. It is reported that although the widespread use of enforced disappearance is concealed behind a culture of secrecy, accessible information indicates clear trends of occurrence of both short and long term enforced disappearances. Sources allege that recorded cases suggest a trend whereby enforced disappearance is used to specifically target and silence dissenting voices, particularly those of human rights defenders, journalists and religious figures. Such disappearances are generally short-term, with victims often 'reappearing' and subjected to unfair trials. Enforced disappearances is allegedly used as a subjugation technique and interrogation practice targeting dissenting voices.

35. Disappearances occur through various means such as the use by intelligence services of arrest without warrants whereby victims are abducted by officers in plain clothes who do not present any paperwork nor explain the reasons for the arrest. The intelligence services use their extensive powers in security operations in both legitimate operations and politically motivated ones. Often individuals are abducted from their homes, during the evening or late at night. This modus operandi has reportedly been observed in a number of cases documented by the sources.

36. Reportedly, persons abducted in such ways are taken to an unknown location where they are forcibly disappeared for anywhere between a few days to several years. In cases for which the whereabouts eventually becomes known, the victims are held incommunicado, and in solitary confinement, for extended periods of time, or reappear before prosecutors in order to be charged and put on trial.

37. It is further reported that the secret police agency of the Presidency of State Security known as the 'Mabahith' uses methods that lead to systematic violations including enforced disappearances, torture and arbitrary detention. The Mabahith controls detention centres such as Al Ha'ir or Ulaysha where detainees are reportedly kept outside the protection of the law. The use of enforced disappearance and arbitrary detention by the secret police are said to be linked to the systematic use of torture to extract confessions. These practices are said to be strengthened by an obvious lack of accountability, as allegations of torture or

other forms of ill-treatment do not appear to be taken seriously and officials are never prosecuted for committing such acts. Following a visit to Saudi Arabia in 2017, the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism concluded<sup>4</sup> that Saudi Arabia's failure to provide minimum procedural safeguards during detention and interrogation, as well as its judicial practice of admitting coerced confessions into evidence, strongly suggests that the practice of torture is officially endorsed.

38. Moreover, it is alleged that enforced disappearances are committed when the authorities refuse to acknowledge the continued detention and whereabouts of those subjected to incommunicado detention. The practice of holding individuals incommunicado in Saudi Arabia is reportedly characterised by ill-treatment and torture, used as a means of interrogation, and lack of access to legal representation. As a result, it is alleged that the practice of incommunicado detention in Saudi Arabia systematically amounts to enforced disappearance.

39. The online detainee database (Nafetha) operated by the Ministry of Interior provides information regarding the legal status of detainees and other information such as scheduled trial dates. However, it is reported that the database does not provide information about all detainees held at Mabathith prisons and does not include persons held at other prisons.

### Shortfalls of the legal framework

40. It is reported that Saudi Arabia does not have specific legal provisions criminalising enforced disappearance and the existing legislation fails to offer sufficient protection against this crime, leaving persons vulnerable to the discretionary practices of the institutions holding criminal justice powers.

41. Furthermore, the sources report a number of procedural shortcomings. For instance the Committee against Torture (CAT) in its 2016 Concluding observations<sup>5</sup> on Saudi Arabia noted with concern that the 2013 Code of Criminal Procedure provides the right to all detainees to have access to legal counsel and contact a person of their choice, yet the "laws do not specify a time frame within which officials must honour the right of persons deprived of their liberty to have access to a lawyer [...], moreover] lawyers must obtain the permission of investigators in order to access their clients"(para.14). Furthermore, laws do not guarantee the right to confidential communication between lawyers and their clients, nor do they provide a time frame within which officials must honour the right of detained persons to contact a person of their choice, but they give extended powers to investigators who have the discretion to bar accused persons from engaging in such communications for up to 60 days. Detainees can be held without charge for up to six months and there is no requirement to promptly present persons deprived of liberty to a judge who has the power to order their release. Officials have reportedly not implemented the requirements to promptly notify persons deprived of liberty of the reasons for their detention and to receive language assistance such as translation and interpretation.

42. The CAT also expressed concern at the provisions of the 2014 counter-terrorism legislation which, inter alia, allowed authorities to detain individuals for up to 90 days without access to family members or legal counsel. This law also allowed security forces to hold criminal suspects in custody for up to six months without judicial review. In November 2017, the law was replaced by a reportedly more repressive counter-terrorism legislation which criminalises a wide spectrum of acts, including acts which fall under the rights to freedom of opinion, expression, peaceful assembly and association, as well as freedom of thought, conscience and religion. Articles 19 and 20 of the 2017 law grant the Public Prosecution the authority to hold the accused in incommunicado detention for up to 90 days "if the investigation so warrants," and grant the Specialised Criminal Court ("SSC") the power to extend the period of custody indefinitely, including incommunicado detention. In practice, the use of incommunicado detention puts individuals at risk of disappearance.

<sup>4</sup> See A/HRC/40/52/Add.2, <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/363/55/PDF/G1836355.pdf?OpenElement>, accessed 6 May 2020.

<sup>5</sup> See CAT/C/SAU/CO/2, 2016, [https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CAT/C/SAU/CO/2&Lang=En](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CAT/C/SAU/CO/2&Lang=En), accessed 6 May 2020.

### **The inadequacy of the institutional framework**

43. It is reported that in recent years the restructuring of the security apparatus have centralised security powers under the authority of the King. On 20 July 2017, the Presidency of State Security was established by royal decree, with authority over all security institutions and a direct line of reporting to the King and the Crown Prince. The Presidency of State Security enjoys large discretionary powers including the authority to conduct “search, investigation, seizure, criminal and administrative prosecution” without judicial oversight, leaving individuals more vulnerable to enforced disappearance.

44. Public prosecution was also placed under the purview of the Royal Court, which is itself under the effective control of the King. Therefore, Judges are appointed and discharged by Royal Decree, based on a proposal of the Supreme Judiciary Council, whose presiding members are also appointed by the King. There is no separation between the judiciary and the executive power, thus hindering judicial independence. It is reported that the judiciary is required to coordinate its decisions with executive authorities, with the King and Crown Prince as arbiters. It is also alleged that the appointment of a new head of the Royal Court and the promotion of several public prosecutors, consolidate nepotism in the judicial system.

45. The absence of effective checks and balances has reportedly had an impact on the protection against human rights violation including enforced disappearances and related violations. The absence of legal or judicial constraints and accountability mechanisms does not allow for any avenue to address the practice of enforced disappearances in Saudi Arabia.

### **Absence of effective remedy for victims and families**

46. There are allegations as to the lack of mechanisms providing effective remedies to relatives. Relatives who have made enquiries with the police as to the whereabouts of the disappeared individual are not provided with any official information and receive no additional direction or support in identifying additional avenues of recourse. Moreover, in the context described above there is no access to habeas corpus which constitute an obstacle to article 3 of the Declaration.

47. In addition, there is reportedly an important risk of reprisal in Saudi Arabia, cultivating a culture of fear. There are documented cases of individuals being detained, in violation of article 13 of the Declaration, after speaking out about the arrest of family members. This practice disincentives public efforts to hold the authorities to account. It is reported that even when information regarding a disappeared person is sought non-publicly, through enquiries at police stations or when cases are referred to the UN Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, families have been threatened by the authorities. It was further stressed by the sources that Saudi Arabia was mentioned in 8 out of 10 annual reports of the UN Secretary-General on acts of intimidation and reprisal for cooperation with the United Nations in the field of human rights. The fear of reprisals is further heightened by the prospect that enquiries with authorities will put the disappeared person at greater risk of abuse<sup>6</sup>.

48. Lastly, it is reported that even in cases when a person has been forcibly disappeared and later freed, fear of reprisal means that such cases are never taken to court, undermining accountability at the domestic level. This is exemplified by the case of Khalid Al Omair whose case was addressed by the UN Human rights Special Procedures mechanism in a communication<sup>7</sup> addressed to the Government of Saudi Arabia in July 2018 which provided a reply<sup>8</sup> on 23 October 2018. Khalid Al Omair was allegedly forcibly disappeared and

<sup>6</sup> Saudi Arabia was listed in the following annual reports of the UNSG: 2019 report (A/HRC/42/30), 2018 report (A/HRC/39/41), 2017 report (A/HRC/36/31), 2015 report (A/HRC/30/29), 2014 report (A/HRC/27/38), 2013 report (A/HRC/24/29), 2012 report (A/HRC/21/18), 2011 report (A/HRC/18/19).

<sup>7</sup> See <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23967>, accessed 6 May 2020.

<sup>8</sup> See <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34374>, accessed 6 May 2020.

detained in July 2018 following his filing of an allegation of torture during his previous detention of eight years.

49. Sources assert that the practice of enforced disappearance in Saudi Arabia is widespread and systematic. The obstacles to the implementation of the 1992 Declaration are reportedly pervasive and deliberate, embedded in the legal, institutional and policy framework of Saudi Arabia. The utilisation of broad and repressive legislation, the systematic practices of security agencies and officers including arrest methods and interrogation techniques, and the lack of available remedies are all systemic obstacles to the implementation of the provision of the Declaration. Sources further allege that there is a risk that the practice of enforced disappearance could constitute a crime against humanity

## Annex II

### Standard procedure cases

#### Burundi

1. The Working Group transmitted 35 cases to the Government, concerning:
  - (a) Désiré Muheto, Burundian citizen born in 6 December 1982, reportedly abducted on 4 January 2016 in downtown Bujumbura, at the parking of public transport buses to the northern districts of the capital, by police officers;
  - (b) Maxime Banyakubusa, Burundian citizen born on 4 November 1959, allegedly abducted on 11 May 2015 near the Musaga area office by police and military officers;
  - (c) Landry Ndiokubwayo, Burundian citizen born on 3 August 1998, allegedly abducted on 12 December 2015 from the home of a friend in district III, Jabe, Bwiza urban area, Mukaza commune, Bujumbura Mairie by police officers and soldiers;
  - (d) Charles Ndizeye, Burundian citizen born in 1992, reportedly abducted on 25 December 2015 in Quartier II, Ngagara urban area, Ntahangwa town, Bujumbura mairie, around 7 p.m., by soldiers commanded by a commander of the Muzinda Combat Engineering Camp, whose identity is known;
  - (e) Longin Mbazumutima, Burundian citizen born in 1983, allegedly abducted on 20 December 2015 on 3rd avenue, Musaga urban area, Muha commune, Bujumbura Mairie, by agents of the National Intelligence Service;
  - (f) Arthémon Misago, Burundian citizen born in 1977, allegedly abducted on 14 December 2015 at 6 a.m. in his home in Bujumbura by police officers from the Musaga urban area;
  - (g) Fiacre Ndayizeye, Burundian citizen born in 1990, allegedly abducted on 11 December 2015 at the Muha bridge on the road leading from Musaga by agents of the National Intelligence Service;
  - (h) Albert Dushime, Burundian citizen born on 16 February 1986, allegedly abducted on 22 November 2015 at the Kirundo centre, zone, commune and Province by a police commissioner and an agent of the National Intelligence Service whose identities are known;
  - (i) Emmanuel Irakoze, Burundian citizen born in 1989, allegedly abducted on 11 December 2015 at his home by an agent of the National Intelligence Service whose identity is known;
  - (j) Clovis Ntukamazina, Burundian citizen born on 28 October 1988, allegedly abducted on 21 October 2015 around 6 p.m. at Kinindo district, Bujumbura Mairie at the home of a friend by police officers of the Anti-Riot Brigade;
  - (k) Zacharie Nyandwi, Burundian citizen born on 12 June 1973, allegedly abducted on 13 December 2015 in the Mukoro district in the centre of Kanyanza province by an official of the National Intelligence Service whose identity is known;
  - (l) Christophe Kavyino, Burundian citizen born in 1973, allegedly abducted on 6 November 2015 at his home located in the urban area of Cibitoke, by police officers from the urban area of Cibitoke, commune Ntahangwa, Bujumbura Mairie;
  - (m) Jean Claude Ngabowintore, Burundian citizen born in 1985, allegedly abducted in May 2015 on Colline Kirehe, Bugabira commune, Kirundo province by police officers from the Bugabira commune police station;
  - (n) Arsène Ndayikunda, Burundian citizen born in 1990, allegedly abducted on 11 November 2015 on the 5th avenue, Cibitoke urban area, Ntahangwa commune, Bujumbura Town Hall at his home by commander of the Muzinda Combat Engineer Camp, Bubanza province, whose identity is known;

(o) Santos Nibigira, Burundian citizen born on 3 August 1996, allegedly abducted on 11 December at home by police officers working in support of the protection of institutions;

(p) Eric Bigirimana, Burundian citizen born in 1987, reportedly abducted on 12 April 2016 in Bujumura in the urban area of Kinama, Carama district by an agent of the National Intelligence Service whose identity is known;

(q) Salvator Bakundukize, Burundian citizen born in 1974, reportedly abducted on 15 August 2016 with his two sisters Ms. Marie Gakobwa, Ms. Jeanine Bakundukize and his brother Dieudonné Bakundukize on the road between Bugendana and Kibimba by agents of the National Intelligence Service;

(r) Thaddée Nduwimana, Burundian citizen born in 1985, allegedly abducted on 31 March 2018 at the peace village of Vyegwa in Ngozi by members of the Imbonerakure militia and the head of the national intelligence service in Ngozi, whose identity is known;

(s) Emmanuel Nahayo, Burundian citizen born in 1966, reportedly abducted on 19 May 2016 with three other soldiers in the urban area of Kamenge, Ntahangwa commune, Bujumbura Mairie by police officers and an agent of the National Intelligence Service whose identity is known;

(t) Jean Prime Kwizera, Burundian citizen born in 1990, reportedly abducted on 16 January 2016 on the Avenue de l'Université by an agent of the National Intelligence Service whose identity is known;

(u) Alex Manirakiza, Burundian citizen born in 1976, reportedly abducted on 21 January 2016 at his home in the district of Cibitoke, by soldiers under the orders of a commander of the Muzinda Combat Engineer Camp whose identity is known;

(v) Christian Vyamungu, Burundian citizen born in 1993, reportedly abducted on 8 January 2016 in the Ngozi district by police officers;

(w) Daniel Ndayiragije, Burundian citizen born in 1988, reportedly arrested on 5 October 2017 in the urban area of Cibitoke by a police officer of the rank of brigadier, whose identity is known;

(x) Déo Gahungu, Burundian citizen born in 2001, reportedly abducted on 22 December 2017 on the Mutobo Hill, by the commander of the 221st battalion of Ruyigi whose identity is known;

(y) Melchior Hakizimana, Burundian citizen born in 1982, reportedly abducted in April 2017 on his way to the Kinama market by a member of the Imbonerakure militia, whose identity is known;

(z) Jean Claude Nshimirimana, Burundian citizen born in 1986, reportedly abducted on 13 January 2016 at his home by a commander of the Combat Engineer Camp in Muzinda, Bubanza province, whose identity is known;

(aa) Aimé-Blaise Bigirimana, Burundian citizen born in 1981, was reportedly abducted on 18 February 2016 at the Boulevard du Peuple Murundi, Bujumbura Mairie, by an agent of the National Intelligence Service whose identity is known;

(bb) Dieudonné Bakundukize, Burundian citizen born in 1977, reportedly abducted on 15 August 2016 with his two sisters Ms. Marie Gakobwa, Ms. Jeanine Bakundukize and his brother Salvator Bakundukize on the road between Bugendana and Kibimba by agents of the National Intelligence Service;

(cc) Gaston Cishahayo, Burundian citizen born in 1978, reportedly abducted on 19 October 2017 at around 9 p.m. at the "Kumuhora" bar located in Bugarama by the provincial head of the National Intelligence Service in Muramvya, the provincial commissioner of police in Muramvya and a police officer whose identities are known;

(dd) Marie Gakobwa, Burundian citizen born in 1982, reportedly abducted on 15 August 2016 with her two brothers Salvator Bakundukize, Dieudonné Bakundukize and her sister Jeanine Bakundukize on the road between Bugendana and Kibimba by agents of the National Intelligence Service;



(ee) Suzanne Ncamugwanko, Burundian citizen born in 1982, reportedly abducted on 13 January 2017 on Gitwe hill, Mageyo zone, commune Mubimbi, province Bujumbura rural by a member of the militia Imbonerakure, whose identity is known, accompanied by two policemen;

(ff) Josianne Keranda, Burundian citizen born on 1 January 1981, reportedly abducted on 26 April 2018 at around 3 p.m., Bururi Avenue by agents of the national intelligence service;

(gg) Stany Ndayizamba, Burundian citizen born in 1989, allegedly abducted on 10 November 2018 in the area of Maramvya hill, by the provincial head of the National Intelligence Service of Bujumbura rural province whose identity is known;

(hh) Jean-Paul Nduwayo, Burundian citizen born in 1980, allegedly abducted on 17 September 2018 at Gaharawe hill, Gatumba the provincial head of the National Intelligence Service of Bujumbura rural province whose identity is known;

(ii) Jeanine Bukundukize, Burundian citizen born in 1993, reportedly abducted on 15 August 2016 with her two brothers Salvator Bakundukize, Dieudonne Bakundukize and her sister Marie Gakobwa on the road between Bugendana and Kibimba by agents of the National Intelligence Service.

## Sri Lanka

2. The Working Group transmitted 31 cases to the Government, concerning

(a) Amurthampillai Tharmalinkam allegedly abducted on 19 February 1986 from Udumpankulam, Eastern Province by the Government Intelligence Service;

(b) Kandadamy Thampipillai allegedly arrested on 21 August 1990 in Murrokkodan Chennai Army Camp, Batticaloa, Eastern Province by members of the Sri Lankan Army;

(c) Devaranjan Devasakajam allegedly last seen on 16 April 2009 prior to his surrender to the Sri Lankan armed forces;

(d) Ganachelvan Uthayakumar allegedly arrested on 3 July 1990 in Inspector Eatham village, Pottuvil by the Sri Lankan army;

(e) Gnamuthu Puvanendran allegedly arrested on 8 September 1985 in Thankavelayuthapuram by the Sri Lankan army;

(f) Ilayathampi Thayanathan allegedly abducted on 18 May 1991 from Kanchikudicharu by Sri Lankan army;

(g) Sivanadiyer Vivekanantharajah allegedly abducted on 25 November 1991 near Thirukkivil Hospital by the Special Task Force;

(h) Kaaspiathi Kopalaretnam allegedly abducted on 8 April 1985 from Thirukkivil, Manka Maari Amman Estate by the army;

(i) Kanthaiya Aanathan allegedly abducted on 2 August 1990 from his residence in Kundumadu, Pottuvil-09 by the Sri Lankan army;

(j) Niroja Rajeswaran allegedly captured on January 2009 from Mannkandal, Puthukudiyiruppu, Mullaitivu District by the Sri Lankan army;

(k) Varatharajan Ramasamy allegedly last seen in 2010 at Vavuniya Government Hospital (Vavuniya, Vavuniya District, Northern Province);

(l) Tharsika Arulanantham allegedly last seen on 15 May 2009 in Kappaladi, Mullivaikal, Mullaitivu District, Northern Province;

(m) Mayuran Sivanolipatham allegedly last seen in May 2009 at the Polonnaruwa Government Hospital (Polonnaruwa, Polonnaruwa District, North Central Province);

(n) Mary Justina Mariyathas allegedly last seen in July 2009 at Madina Nagar in Poonthottam Rehabilitation Centre in Vavuniya (Vavuniya District, Northern Province);

- (o) Abirami Premnath allegedly last seen in May 2009 at an IDP camp in Chettikulam, Vavuniya District located in an area controlled at the time by the Sri Lanka Government;
- (p) Arumukam Lokachchanthiran allegedly abducted on 10 August 1990 from Umiri Thandiyadi, Thirukkivil by individuals believed to be members of the Sri Lankan army;
- (q) Vickinarasa Selvanayagam allegedly abducted by the Sri Lankan Army on an unknown date from Mullivaikal Mullaithivu district, Northern province;
- (r) Jenitamary Chandrasekaram allegedly last seen on 27 November 2008 in Puthukkudiyiruppu hospital in Mullaithivu district, Northern province;
- (s) Yogeswaran Vadivel allegedly last seen on 9 February 2009 driving a motorbike in an area controlled by the Sri Lankan army in Suthanthirapuram village, Mullaithivu district, Northern province, when he has hit by a shell attack;
- (t) Parapagazan Seevazatnom allegedly abducted on 5 November 1990 from Vinayagapuram village, Thirukkivil, Ampara district, Eastern province by members of Sri Lanka's Special Task Force;
- (u) Mohanathasan Sakthivel allegedly abducted on 6 August 1996 from Kanchikudicharu Tank, Ampara district, Eastern province by members of the Special Task Force;
- (v) Jegatheswaran Nagarasa allegedly arrested on 17 May 2009 at the Omathai Army camp's check point, Vavuniya district, Northern province by the Sri Lankan army;
- (w) Suganthini Rasiah allegedly disappeared after entering an area controlled by the Sri Lankan army through Mullivaikal Mullaithivu district, Northern province;
- (x) Thawarasa Subramaniam allegedly abducted on 23 June 1995 from Thandiyadi, Ampara District, Eastern Province by members of the Sri Lanka's Special Task Force;
- (y) Surendran Thavasara allegedly abducted on 29 October 2007 from Thirukkivil, Ampara District, Eastern Province by members of the Sri Lanka's Special Task Force;
- (z) Jeganathan Thillainayakam allegedly arrested on 20 June 1991 in Tamarakulam, Ampara District, Eastern Province by members of the Sri Lanka's Special Task Force;
- (aa) Vijendran Thambiyappah allegedly arrested on 5 December 1990 in Tirukovil, Ampara District, Eastern Province by members of the Sri Lanka's Special Task Force;
- (bb) Kulendra Rasiah allegedly abducted on 23 December 2006 from Tirukovil by a paramilitary group believed to be linked to the military;
- (cc) Tharmalingam Kanapathipillai allegedly arrested on 11 March 2009 in Omathai, Vavuniya district, Northern province by members of the Omanthai Army Group;
- (dd) Thiruchelvam Albert allegedly abducted on 5 November 1989 from Thirukkivil, Ampara, Eastern Province by the Sri Lanka's Special Task Force;
- (ee) Kesavaramanan Marimuthu allegedly last seen on 17 May 2009 at Vadduval Veddai.

### **Syrian Arab Republic**

3. The Working Group transmitted 36 cases to the Government, concerning
- (a) Mohammad Al Ahmad Al Kamesh, allegedly arrested on 24 January 2014 by agents of the Military Security located at a checkpoint near the Hama fire station;

- (b) Hatem Al Mohammad, allegedly arrested on 20 March 2013 by Air Force Intelligence agents in military uniforms at a checkpoint located at the crossroad between the street that leads to Abil village in Homs and the ring road;
- (c) Ismael Ismael, allegedly arrested on 1 February 2013 by members of the Military Security Branch near “blue beach” in Latakia;
- (d) Basem Hakem, allegedly arrested on 7 May 2012 by Military Security Branch officers during a raid on his house in Sifsafiyeh;
- (e) Raed Hakem, allegedly arrested on 7 May 2012 by Military Security Branch officers at a checkpoint in Muradah;
- (f) Yahia Al Khalil, allegedly arrested on 5 January 2013 by the Syrian Armed Forces at a checkpoint in Al Ghouta district in Homs;
- (g) Abdullah Badr, allegedly arrested on 27 May 2014 by a patrol of the Military Security Branch during a raid on his house;
- (h) Ghasan Khalifa, allegedly arrested on 23 June 2012 by members of the State Security at a checkpoint near Al-Naim;
- (i) A minor at the time of alleged disappearance, allegedly arrested along with his father Ghasan Khalifa on 23 June 2012 by members of the State Security at a checkpoint near Al-Naim;
- (j) Anwar Korabi, allegedly arrested on 3 March 2014 by military intelligence services at the main checkpoint in Banias;
- (k) Mohamed Maher Yasin, allegedly arrested on 25 September 2012 by State security forces in a library near the Victoria Bridge in Saqba;
- (l) Okbah Nor Aldien, allegedly abducted on 1 November 2011 by the Air force security in Saqba;
- (m) Ahmad Haj-Bakri, allegedly arrested on 3 June 2012 at a checkpoint located at the crossroad of the road leading to Latakia’s Industrial City;
- (n) Mohamad Tabanja, allegedly arrested on 3 June 2012 at a checkpoint located at the crossroad of the road leading to Latakia’s Industrial City;
- (o) Mohammad Shakra, allegedly arrested on 1 July 2012 by the Military Intelligence Directorate at a checkpoint located at the entrance of Demsarkho village, north of Latakia, near the Presidential Palace;
- (p) Ahmad Zabelkji, allegedly arrested on 19 March 2013 by the Syrian Army at a checkpoint located at the entrance of the city of Yabrud;
- (q) Ali al Mesleh, allegedly arrested on 11 January 2013 inside the Khan al Sheeh refugee camp, by armed groups affiliated to the Air Security forces;
- (r) Bashar al Mesleh, allegedly arrested on 11 January 2013 inside the Khan al Sheeh refugee camp, by armed groups affiliated to the Air Security forces;
- (s) Abdo Al Saghier, allegedly arrested on 21 July 2012 at a checkpoint in Adra by Air Force Intelligence officers;
- (t) Raslan Al Khatib, allegedly abducted on 26 February 2012 in Damascus by members of the Air Force Intelligence as he was travelling to receive medical treatment;
- (u) Juma Hasno, allegedly arrested on 3 July 2013 at the Syria- Lebanon border by members of the Political Security Directorate as he was travelling to Lebanon for work;
- (v) Anas Hasno, allegedly arrested on 12 July 2012 at his house in Al Tremseh by the Syrian Air Force;
- (w) Khaled Alkhaled, allegedly arrested on 12 July 2012 in a raid on his house in al Tremseh, Mahardah district, Hamah governate by members of the Syrian Air Force;
- (x) Mohamad Al Sattam, allegedly arrested on 12 July 2012 by members of the Air Force Intelligence in the northern neighbourhood of Taramsah village;

- (y) Museaf Al Humaidi, allegedly arrested on 6 November 2011 in Kafr Zita, by the Syrian army while he was travelling to work;
- (z) Jalal Alsotel, allegedly arrested on 4 July 2013 by the Shabiha armed group reportedly associated with the Syrian Army in Salamyah, Syria;
- (aa) Abdulhamid Kabbani, allegedly arrested on 20 March 2012 by military security services at a crossing point located in the Bustan al-Qasr neighbourhood of Aleppo;
- (bb) Mohammad Hamdaoui, allegedly arrested on 1 April 2013 by the Military Security in Damascus on grounds of his alleged involvement in the Free Syrian Army;
- (cc) Mohammed Almassry, allegedly arrested on 30 June 2012 in Jdhidet Artwz by the Syrian Armed Forces;
- (dd) Ali Al Khazali, Iraqi national, allegedly arrested on 15 October 2006 in the Syrian town of Set Zaynab, 10 km south of Damascus by members of the Criminal Security Branch of Bab Musla;
- (ee) Hazim Al Zameli, Iraqi national, allegedly arrested on 15 October 2006 in the Syrian town of Set Zaynab, 10 km south of Damascus by members of the Criminal Security Branch of Bab Musla;
- (ff) Ali Da'doush, allegedly arrested on 18 June 2014 by agents of Political Security Branch in military uniforms near the bus station in al Karaj area of Homs city, from where he was supposed to travel home to Houwarin village;
- (gg) Suleiman Al Zaid, allegedly arrested on 5 March 2013 with his three daughters, by the Syrian Armed Forces at the Al Van checkpoint near al Bardeh village in the suburbs of Damascus;
- (hh) Marwa Al Zaid, allegedly arrested on 5 March 2013 with her father Suleiman and two sisters by the Syrian Armed Forces at the Al Van checkpoint near al Bardeh village in the suburbs of Damascus;
- (ii) A minor at the time of alleged disappearance, allegedly arrested on 5 March 2013 with her father Suleiman and two sisters by the Syrian Armed Forces at the Al Van checkpoint near al Bardeh village in the suburbs of Damascus;
- (jj) A minor at the time of alleged disappearance, allegedly arrested on 5 March 2013 with her father Suleiman and two sisters by the Syrian Armed Forces at the Al Van checkpoint near al Bardeh village in the suburbs of Damascus.

## Annex III

### Reply to general allegation

#### Brazil

1. Regarding the letter sent by the Chair-rapporteur of the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances (WGIED) of the Human Rights Council (HRC), on general allegations received in relation to the implementation of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Brazil, the following information has been received from the Ministry of Women, Family and Human Rights (MMFDH).

2. Initially, it is worth noting that the facts narrated in the allegations contain numerous inaccuracies. One of them concerns the mandate of the Special Commission on Political Death and Disappearances (CEMDP). According Law 9,140, of December 4, 1995, which created it, its mandate is as follows:

*[QUOTE]*

- I - Proceed with the recognition of dead and disappeared persons, under the terms of Law 9,140;
- II - Make efforts to locate the bodies of disappeared persons in the event of evidence as to where they may be deposited;
- III - Issue an opinion on the requirements in relation to the indemnity that may be formulated.

*[UNQUOTE]*

3. In fact, CEMDP has consolidated itself over the years, as an important body in the realization of the right to memory and truth and in the search and identification of politically disappeared persons. Its performance did not suffer any interruption in recent months. However, the alleged power mentioned in the letter of allegations to “rectify death records” is not consistent with the Brazilian legal system. The deaths are recorded by the offices of civil registry of natural persons, as stated in Law no. 9,140. Decisions of the Commission on recognition of disappeared persons can only substantiate requests for death certificates, under the terms of the same legal diploma.

4. As for the members of the CEMDP, it should be noted that, as established in article 5 of the aforementioned law, CEMDP members are of free choice and appointment by the President of the Republic, who also has the prerogative to indicate, among them, who will preside over it, with a casting vote. There is, therefore, no arbitrariness in changing the composition of the CEMDP. It should be also underlined that there was no change to the characteristic of the Commission of bringing together the different powers of the Republic and civil society, its composition has been maintained in accordance with law:

*[QUOTE]*

Art. 5. § 1 - Of the seven members of the Commission, four will be chosen:

- I - among the members of the Human Rights Commission the Chamber of Deputies;
- II - among persons with ties to family members the persons mentioned in the list in Annex I;
- III - among the members of the Federal Public Prosecution Service; and
- IV - among the members of the Ministry of Defense.

*[UNQUOTE]*

5. Changes in the composition of the CEMDP did not cause setbacks in the search and identification of politically disappeared persons. All undertakings of the Commission are being fulfilled; especially those related to bone remains exhumed from the clandestine ditch of Dom Bosco Cemetery, located in Perus, São Paulo. The activities undertaken by the formerly known as Working Group of Perus are still governed by the same instruments and

performed by the same persons. With regards to financial support, there is an expected of increase of resources, on the basis of a revision of the Letter of Agreement signed with the International Commission on Missing Persons (ICMP).

6. There is, furthermore, an inaccuracy with regard to the legal basis for the analysis of Perus. The Federal Union has never been judicially ordered to proceed with analyses. There is no “judicial decision” condemning the Union to do so, but a voluntary agreement entered into by the Union and the other participants, in an environment of conciliation, approved by the competent court, in full implementation process.

7. CEMDP, as well as MMFDH, has been working to keep the search and identification activities ongoing, always respecting the spaces of dialogue with family members of politically disappeared. It is also noted that one of the first actions of the current CEMDP president was to attend a meeting with relatives of politically disappeared persons at the Center of Forensic Archeology and Anthropology of the Federal University of São Paulo (CAAF/UNIFESP), where the bone remains of Perus are analyzed.

8. Regarding the impact of Decree 9,759/2019 on working groups that have among their functions the search for disappeared persons, it is emphasized that the norm regulates the competence of CEMDP in its attribution to “make efforts to locate the bodies of disappeared persons” is Law 9,140/95. Such assignment, therefore, cannot be changed by decree, so that the aforementioned legal diploma did not change the substance of the work being undertaken by the Commission.

9. Regarding the questioning about the strategy developed “in order to identify the remains found in the tomb of Perus that were not sent for identification to the ICMP”, imprecision is registered regarding the number of politically disappeared persons sought in the clandestine ditch of Perus. The sets of bones exhumed there are not all alleged victims of the military regime. The deaths of people buried in the site occurred for different causes and in varied contexts. It was found, for example, early on during the analyses, that, possibly, a significant number of bones corresponded to bodies of children who died due to an outbreak of meningitis occurred in the 1970s, in São Paulo. These bones were reinterred at the time of their discovery. Only the bones that could belong, due to their anatomical characteristics, to the politically disappeared persons being searched were separated for analysis.

10. After a thorough analysis of the set of the Brazilian politically disappeared, 41 persons were identified with some possibility, even if remote, to be found in Perus. It should be noted that this is only a possibility, because the probability of finding one or another individual varies enormously, depending on the personal trajectory of each one, at the time of disappearance. Efforts to identify politically disappeared persons among the bone remains exhumed from Perus follow internationally recognized scientific protocols and have not suffered change.

11. Regarding the sending of samples for analysis of the ICMP, the timetable remains unchanged, as the relationship between that institution and the Union. It should also be noted that the president of the CEMDP and the scientific coordinator of the Commission were, in December 2019, at the entity’s headquarters in the Hague, with the purpose of negotiating details of the term that will expand the Letter of Agreement with the institution.

12. It is noteworthy, moreover, that about 750 genetic samples have already been sent to the ICMP. Only the boxes with mixtures of bone remains, which will comply with a specific technical protocol created with the support of the ICMP itself, have not yet been sent, due to the normal work schedule planned since the beginning of the partnership. No substantial change has occurred in this regard. Thus, all bone remains with the possibility of belonging to politically disappeared persons have been or will soon be forwarded to the ICMP.

13. As regards, finally, to the provision to the Working Group of information that the State has in their records on the disappearance and death of Fernando Santa Cruz, it is indicated that such information is included in the final report of the National Truth Commission (CNV), of December 10, 2014, and can be accessed through the “Memórias Reveladas” (Revealed Memories) website, from the National Archives (<http://cnv.memoriasreveladas.gov.br/>). It should be noted details of the individual process before the CEMDP can only be made available upon due family consent, as they may contain intimate data.